جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة بعنوان:

أثر جودة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

دراسة ميدانية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في شعبة العلوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة

من إعداد الطالبة:

شعواطي بتول

تحت إشراف الأستاذ:

حمادي نبيل

أعضاء لجنة التحكيم

أ.د: علوطي أمين	جامعة المدية	رئيسا
أ.د: حمادي نبيل	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
أ.د: بوشنافة ميسوم	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2019-2020.

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة بعنوان:

أثر جودة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

دراسة ميدانية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في شعبة العلوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة

من إعداد الطالبة:

شعواطي بتول

تحت إشراف الأستاذ:

حمادي نبيل

أعضاء لجنة التحكيم

أ.د: علوطي أمين	جامعة المدية	رئيسا
أ.د: حمادي نبيل	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
أ.د: بوشنافة ميسوم	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019-2020.

الشكر والتقدير

بعد أن من الله علي بانجاز هذا العمل ، فإنني أتوجه إلى الله سبحانه وتعالى أولا وآخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقني إلى ما أنا فيه راجية منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "،فإنني أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف " حمادي نبيل" ،على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معني ، وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لي الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله مني فائق التقدير والاحترام.

شكرا لكل من علمني حرفا، شكرا للأساتذة الذين تعاقبوا على تدريسي.

شكرا لكل من ساهم في هذه الدراسة ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى

الذرع الواقي والكنز الباقي، إلى أمي أطال الله في عمرها.

إلى أبي وأختي زهور وأمينة، وإلى جدتي.

إلى بهجة البيت وأميرات العائلة: نور الهدى، ريم، وأروى حفظهن الله

إلى صديقاتي: إيمان وعبلة.

إلى كل رفيقات درب الدراسة.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال التعرف على ماهية نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني من مفهوم، مكونات، خصائص...الخ، كما تم تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للأداء المالي وكيفية تقييمه والمؤشرات المستخدمة في ذلك، ثم توضيح العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وأخيرا تمت الدراسة الميدانية عن طريق توزيع 40 استبانة على موظفي ثلاث من المؤسسات العمومية بولاية المدية في الفترة من 20 جويلية إلى 05 أوت 2020، واستخراج البيانات وتحليلها لاستخلاص النتائج.

من أهم نتائج الدراسة هي وضوح وجود أثر لجودة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي، من خلال تأثير مخرجات النظام والمتمثلة في المعلومة المحاسبية على تقييم الأداء المالي الذي بدوره يقود لاتخاذ القرارات اللازمة.

وبهذا فقد أوصت الدراسة لضرورة التحكم الجيد في نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني للحصول على معلومات ذات جودة عالية.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، تحسين الأداء المالي.

Summary:

This study aimed to highlight the impact of e-accounting information system on the financial performance of economic institutions, by identifying what the e-accounting information system is from the concept, components, characteristics... The basic concepts of financial performance, how to evaluate it and the indicators used in this, and then the relationship between the electronic accounting information system and the financial performance of the economic institution were clarified, and finally the field study was carried out by distributing 40 resolutions to the staff of three public institutions in Medea state from 20 July 2020, and extracting and analyzing data to draw conclusions .

One of the most important results of the study is the clarity of the impact of the quality of the electronic accounting information system on financial performance, through the impact of the system outputs represented by accounting information on the evaluation of financial performance, which in turn leads to the decision-making of the necessary decisions.

Thus, the study recommended the need for good control of the electronic accounting information system to obtain high quality information.

Keywords: EAS, financial performance, financial performance assessment, improved financial performance.

Résumé:

Cette étude visait à mettre en évidence l'impact du système d'information en ligne sur la performance financière des institutions économiques, en identifiant ce que le système d'information en ligne est du concept, des composants, des caractéristiques... Les concepts de base de la performance financière, la façon de l'évaluer et les indicateurs utilisés dans ce domaine, puis la relation entre le système d'information comptable électronique et la performance financière de l'institution économique ont été clarifiés, et enfin l'étude de terrain a été réalisée en distribuant 40 résolutions au personnel de trois institutions publiques dans l'État de Médéa à partir du 20 juillet 2020, et en extrayant et en analysant des données pour tirer des conclusions.

L'un des résultats les plus importants de l'étude est la clarté de l'impact de la qualité du système d'information comptable électronique sur le rendement financier, par l'impact des extrants du système représentés par des informations comptables sur l'évaluation du rendement financier, ce qui conduit à la prise de décision des décisions nécessaires.

Ainsi, l'étude a recommandé la nécessité d'un bon contrôle du système d'information comptable électronique pour obtenir des renseignements de haute qualité.

Mots clés: EAS, performance financière, évaluation de la performance financière, amélioration de la performance financière.

فهرس المحتويات

الفهرس	رقم الصفحة
الشكر والعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	III-I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول:نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	
تمهيد	2
المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي	3
المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي	3
المطلب الثاني: مكونات ومقومات نظام المعلومات المحاسبي	8
المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية	12
المبحث الثاني:نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	14
المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	14
المطلب الثاني: آثار استخدام الحاسوب على نظام المعلومات المحاسبي	18
المطلب الثالث: المشكلات التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	21
المبحث الثالث: مخاطر وأمن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	23
المطلب الأول: المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	23
المطلب الثاني: العوامل التي تساعد على اختراق نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	25
المطلب الثالث: متطلبات أمن ورقابة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية	26
خلاصة الفصل	30

الفصل الثاني : الأداء المالي	
تمهيد	32
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي	33
المطلب الأول: مفاهيم عامة عن الأداء المالي	33
المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي	35
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي	37
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي	41
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي	41
المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي	43
المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي	44
المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي	49
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المئوية	49
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية	56
المطلب الثالث: علاقة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بالأداء المالي	61
خلاصة الفصل	64
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد	66
المبحث الأول: إعداد الاستبانة وتفريغ بياناتها	67
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	67
المطلب الثاني: إعداد وهيكلة الاستبانة	68
المطلب الثالث: أدوات التحليل الإحصائي	69
المطلب الرابع: اختبار فرضيات التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة	69
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	79
المطلب الأول: وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	79
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة	83
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية	90
خلاصة الفصل	95

خاتمة عامة	99-96
قائمة المراجع	101
الملاحق	110

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
(1-2)	حالات نسبة التمويل الدائم	50
(2-2)	حالات نسبة التمويل الذاتي	51
(3-2)	حالات نسبة قابلية التسديد	53
(4-2)	قاعدة التوازن المالي من منظور أعلى الميزانية	57
(5-2)	قاعدة التوازن المالي من منظور أدنى الميزانية	58
(6-2)	حالات الخزينة	60
(1-3)	الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبانة	67
(2-3)	مقياس ليكارت الخماسي	68
(3-3)	اختبار كلمجروف-سميرنوف للتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	70
(4-3)	أسماء محكمي الاستبيان	71
(5-3)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.	72
(6-3)	معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير الأداء المالي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.	73
(7-3)	معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.	75
(8-3)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة	77

	والدرجة الكلية للإستبيان.	
(3-9)	معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان	78
(3-10)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس	79
(3-11)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى الدراسي	80
(3-12)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة	81
(3-13)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة	82
(3-14)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	83
(3-15)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير الأداء المالي	86
(3-16)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي	88
(3-17)	نموذج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي	90
(3-18)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية.	92
(3-19)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الأداء المالي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية.	93

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	شكل تعريفي بنظام المعلومات المحاسبي	4
(2-1)	مكونات نظام المعلومات المحاسبي	10
(3-1)	وظائف نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	16
(1-2)	العوامل المؤثرة على الأداء المالي	40
(1-3)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس	80
(2-3)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الدراسي	81
(3-3)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة	82

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تصاعدا كبيرا في تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي أجبر المؤسسات الاقتصادية استحداث أنظمة محاسبية تساعدها على الاستغلال الأمثل للمعلومات بغية تحقيق أهداف المؤسسة وكذا الحفاظ على استمراريتها، ومن بين هذه الأنظمة هنالك نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني الذي يلعب بشكل واضح وبارز دورا هاما بشأن تشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات المحاسبية وتوفير المعلومات اللازمة في الأوقات الأكثر ملائمة لمختلف المستويات الإدارية بالإضافة إلى تحسين وتطوير حركة الاتصالات وتدفق المعلومات بين تلك المستويات، وكل ذلك من شأنه أن ينعكس ايجابيا على الأداء المالي الإجمالي.

حيث يمثل الأداء المالي بالنسبة للمؤسسات مفهوما جوهريا مهما فهو المرآة العاكسة لأنشطة المؤسسة وإنجازاتها، فهو يرشح نتائج النشاط التمويلي الذي تمارسه المؤسسة ويحدد مستوى انجازها ومدى استغلالها لمواردها وإمكانياتها إذ يشار إليه بأنه انعكاس لقدرة المؤسسة وقابليتها على تحقيق أهدافها، وعليه فإن الاهتمام بنظم المعلومات الالكتروني له أثر واضح على الأداء المالي للمؤسسات، فإن بيان مدى كفاءة هذه النظم يعتبر أمرا ضروريا لترشيد الأداء المالي لهذه المؤسسات وزيادة كفاءتها.

وعلى ضوء هذه المقدمة نطرح الإشكالية التالية:

- كيف يؤثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

وهذا السؤال يقودنا إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي شروط فعالية نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني؟
- ما أهمية المعلومات المحاسبية للجهات المستفيدة منها؟
- كيف يمكن لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تحسين الأداء المالي؟

أسئلة الدراسة الميدانية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي عند مستوى ($\alpha = 0.05$) داخل المؤسسة محل الدراسة ؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، المستوى الدراسي، الخبرة، الوظيفة) داخل مؤسسة محل الدراسة ؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير الأداء المالي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، المستوى الدراسي، الخبرة، الوظيفة) داخل مؤسسة محل الدراسة ؟

الفرضيات:

للإجابة عن الأسئلة نطرح الفرضيات التالية:

- حتى يكون نظام المعلومات المحاسبي فعالا لا بد من تميزه بمجموعة من الخصائص كالدقة والمصداقية.

- تكمن أهمية المعلومة المحاسبية لدى الجهات المستفيدة منها من قدرتها على تمكينهم بالتنبؤ بالمستقبل واتخاذ الإجراءات المناسبة.

- تطور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية سليمة اعتمادا على التحليل المالي من خلال النسب المالية للمؤسسة.

فرضيات الدراسة الميدانية:

- لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي عند مستوى (α = 0.05) داخل المؤسسة محل الدراسة

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، المستوى الدراسي، الخبرة، الوظيفة) داخل مؤسسة محل الدراسة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير الأداء المالي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، المستوى الدراسي، الخبرة، الوظيفة) داخل مؤسسة محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التساؤل الذي تطرحه مشكلة الدراسة حول تأثير استخدام نظام المعلومات المحاسبية على أداء المؤسسة الاقتصادية، حيث تدخل نظم المعلومات المحاسبية في جميع مجالات عمل المؤسسة وتؤثر بشكل فعال في قرارات الإدارة من خلال المعلومات التي تقدمها للمدراء

لتوفير المادة الأساسية لهم في عملية اتخاذ القرارات قصيرة وطويلة الأجل، كما تلجأ المؤسسات في الوقت الحالي لاستخدام نظم المعلومات لما توفره هذه النظم من دقة البيانات وسرعة في المخرجات، هذا علاوة عم ما يتطلبه التطور الصناعي من استخدام لهذه النظم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة أساسا إلى تحديد نظام المعلومات المحاسبي ودوره في المؤسسة الاقتصادية وبما يمكن أن يساهم في تحقيق الهدف العام بصورة أكثر فاعلية خاصة وأنه لم يعد هدف الوحدة الاقتصادية محصورا في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح، بل تعددت أهدافها وأصبحت تشمل خفض التكاليف، تحسين الإنتاجية، إرضاء المستهلكين، النمو، تنويع المنتجات، تحسين الجودة، المساهمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي للمجتمع بصورة عامة، والتعرف على واقع وأثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

- متطلبات التسيير الجديد للمؤسسة تدعوا إلى ضرورة توجيه الأبحاث نحو تبسيط نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- نظرا لتوجه العالم المحاسبي نحو الرقمنة والابتعاد عن كل ما هو تقليدي فكان لا بد لي من اختيار موضوع يتوافق وتوجهات المحاسبة الحديثة.
- الشعور بأهمية دراسة الأداء المالي لما له من أهمية في المؤسسة الاقتصادية.
- رغبة شخصية في البحث في موضوع النظم والأداء المالي.

حدود الدراسة الميدانية:

أجريت الدراسة التطبيقية في ثلاث مؤسسات تابعة للقطاع العمومي وهي: مؤسسة سونلغاز، مؤسسة نفطال، فرع صيدال، حيث تم توزيع الاستبيان واسترجاعه في الفترة الممتدة من 20 جويلية إلى 5 أوت 2020.

منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة يستخدم مزيج من المناهج منها المنهج الوصفي المستخدم في الجانب النظري من الدراسة و المنهج التحليلي وكذا المنهج الاستنباطي للخروج بالنتائج.

صعوبات الدراسة:

نظرا للظرف الصحي الحالي فقد وجت صعوبة في توزيع الاستبيان بحيث أن كثير من الموظفين كانوا في عطلات مرضية.

الدراسات السابقة:

- تغليسية عبد العزيز، **دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي**، دراسة حالة: مؤسسة مطاحن البركة زريبة الوادي – بسكرة–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأداء والتحليل المالي ومعرفة ماهية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بالإضافة لمعرفة دور هذا الأخير على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، تم استخدام المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجاني النظري والقيام بدراسة ميدانية بمؤسسة البركة ببسكرة لإسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي.

- قسوم خلود، قسوم رندة، ميلودي وفاء، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للمؤسسة**، دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز الوادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر بالوادي، 2017-2018.

كان الهدف من الدراسة إبراز أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بالوادي، أهم ما خرجت به الدراسة من نتائج هو أن لنظام المعلومات المحاسبية دور فعال في إنتاج وتقديم معلومات محاسبية بخصائص نوعية تساهم في تقييم الأداء المالي.

- شرف عبد الدين أميرة، أزهري حمد البلاع رغداء، سليمان أحمد خديجة، محمد أحمد سمر، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على الأداء المالي بالمؤسسات التجارية**، دراسة حالة مصرف المزارع التجاري، مذكرة لنيل شهادة الماجستار، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان، السودان، 2017-2018.

هدفت الدراسة بصفة عامة إلى التعرف على أثار حوسبة النظم المحاسبية في أداء المؤسسات التجارية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحديد الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة والمنهج الاستقرائي لإثبات الفرضيات.

- Borhan omar ahmedAl-Dalaien ،**EFFECT OF ACCOUNTING INFORMATION SYSTEM ON FINANCIAL PERFORMANCE: A STUDY OF SELECTED REAL ESTATE COMPANIES IN JORDAN.**

مقال استخدم فيه دراسة ميدانية في شركات عقارية بالأردن، كلية التجارة، جامعة عليكاره الإسلامية، الهند، 2018

هدفت الدراسة لإبراز الأثر الحقيقي لنظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي للشركات الأردنية وذلك عن طريق توزيع استبيان على 175 موظف، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي.

أوجه التشابه والاختلاف:

تتداخل دراستي مع باقي الدراسات السابقة في كونها تعالج موضوع النظام المحاسبي الالكتروني وأثره على الأداء المالي، واستخدامها لنفس مناهج الدراسات من منهج وصفي واستنباطي، تختلف عن سابقتها في كونها تطرقت لمخاطر نظام المعلومات المحاسبي والمشاكل التي يمكن أن تواجهه وإعطاء تدابير الحماية والأمن.

هيكل الدراسة:

لأجل مناقشة الإشكالية المطروحة واستخراج النتائج واختبار الفرضيات تم تقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة عامة.

تناولت في الفصل الأول الجانب النظري لموضوع نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، ثم الفصل الثاني يطرح به موضوع الأداء المالي وكل ما يتعلق به، أما الفصل الثالث فقد أجريت فيه الدراسة الميدانية في ثلاث مؤسسات كما سبق الذكر ومن خلال إجابات الموظفين تم التحليل والوصول للنتائج المتعلقة بأثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الأول

تمهيد:

أصبحت المعلومة في عصرنا الحالي لا تقل أهمية عن المورد المالي ورأس المال البشري في تسيير الأعمال وبناء الشركات والحفاظ على الموارد المتاحة، لذا فإن توفير المعلومات يعد أحد المجالات الحيوية التي تلقى اهتماما بالغا بصورة لم يسبق لها مثيل من قبل، كما أن التطورات السريعة التي يشهدها عالمنا المعاصر في مجال ثورة المعلومات انعكست آثارها على مختلف المجالات، مما أدى إلى ظهور أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية والتي تعتبر إحدى أهم ركائز الشركات حيث تعمل أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات على جمع وتخزين البيانات، وتحويلها إلى معلومات ملائمة.

وتختص نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بتوفير معظم المعلومات الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها ماليا وتساعد في حل الكثير من المشكلات والقرارات المالية التي تواجه إدارات مختلف المنشآت وأطراف أخرى عديدة بحيث تكون قادرة على مواجهة مختلف ردود الأفعال في ظل التغيير الدائم والمستمر لبيئة الأعمال المعاصرة وزيادة حدة التنافس.قسم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

المبحث الثالث: مخاطر وأمن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي

تختص نظم المعلومات المحاسبية بتوفير معظم المعلومات الاقتصادية التي يمكن أن تعبر عنها ماليا، وتساعد في حل كثير من المشكلات والقرارات المالية التي تواجه الإدارة والأطراف الأخرى العديدة، وإننا نجد أن قدرة نظام المعلومات على الوفاء بالاحتياجات المطلوبة من المعلومات قد تزايدت نتيجة لتحسين وسائل القياس والتشغيل والتحليل باستخدام أنظمة الحسابات الالكترونية المتطورة.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي.

حتى تتمكن المحاسبة من تحقيق أهدافها والقيام بوظائفها فإنه لابد من وجود نظام معلومات محاسبية يسمح بإنتاج معلومات مفيدة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرارات، ونظام المعلومات هو مجموعة من الموارد والمكونات المترابطة مع بعضها بشكل منتظم، من أجل إنتاج المعلومة المفيدة، تسمح بالحصول على معالجة، تخزين، وإيصال المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم .والمعلومة هي عبارة عن بيان أو مجموعة من البيانات الضرورية لحل مشكلة معينة أو الإجابة عن سؤال معين، والبيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معناً كاملاً، بحيث يمكن استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات [1].

ويعرف على أنه نظام يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل إلى الأطراف المختلفة المستفيدة من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار[2].

وعرف أيضا " بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة

---

[1] حمدان حسام عيسى عبد الرحمان ، **أثر تطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية**، أطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستار في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2013-2014، ص 16.

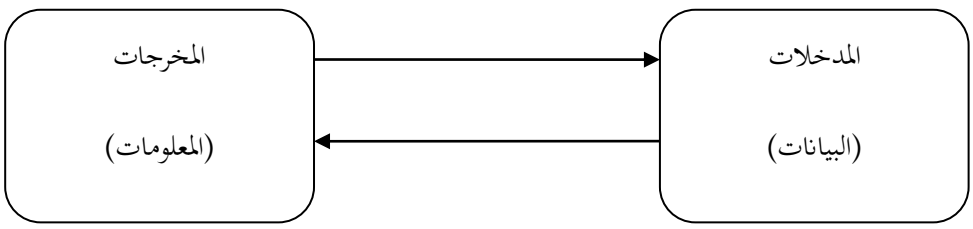
[2] عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص147.

لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية.[1]

أما حسب C.GRENIER ET J.BOUNNE فإن نظام المعلومات المحاسبي هو: نظام لتنظيم المعلومات المحاسبية يسمح بإدخال، ترتيب، تسجيل البيانات بقاعدة مرقمة، والحصول بعد المعالجة المناسبة على مجموعة من المعلومات، التي تتوافق مع حاجات مستخدمي المعلومات.[2]

ونرى أن أدق تعريف لنظام المعلومات المحاسبي يتمثل في كونه نظام معلومات يتكون من مجموعة مترابطة من الموارد والعناصر المادية والبشرية، وسلسلة من الإجراءات يتم تنفيذها وفق خطوات منتظمة ومتتالية وتنسيق محكم، وتتمثل مدخلاته في البيانات المالية التي تخص أحداث المؤسسة والمدونة في سجلات المؤسسة اليدوية أو الالكترونية، ومن ثم تشغيلها ومعالجتها وفق أسس محددة لتنتهي بمخرجات النظام المتمثلة في المعلومات المالية المتضمنة في الكشوف والتقارير المالية، ومحاولة تقديمها إلى الأطراف المستخدمة لها على أحسن وجه ممكن للمساعدة في اتخاذ قراراتهم المختلفة.

الشكل رقم (1-1): شكل تعريفي بنظام المعلومات المحاسبي



المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، نفس المرجع، نفس الصفحة.

يوضح الشكل دورة نظام المعلومات حيث يتم معالجة المدخلات وتحويلها لمخرجات.

[1] التتر محمد منصور ، **دور نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني**، أطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية في غزة، فلسطين،2015 ص 23.

[2] C. Grenier et J. Bounne bouche, Système d'information comptable, édition foucher , paris, 1998,p2

الفرع الثاني: خصائص نظام المعلومات المحاسبي

لكي يكون نظام المعلومات المحاسبي له فائدة يعين أن يكون ملائم للغرض الذي أعد من أجله، والملائمة متطلب رئيسي للاستفادة منها في تقويم السياسات الإدارية ووضع الخطط والرقابة عليها، والمساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة.

ويعتبر ملائم وذي أهمية إذا كان الإفصاح عنها او عدمها له تأثير في قرار مستخدمي هذه المعلومات، وقد وصفت مجمع المحاسبين الأمريكيين معيار الملائمة أنه "المعيار الأساسي للاختيار بين بدائل المعلومات المحاسبية".

1- المصداقية: أي أن تحتوي المعلومات المحاسبية على درجة من الإمكانية للتحقق منها أو موضوعية مستندة إلى أدلة إثبات كافية، وأن تكون خالية من التحيز الذي قد يكون ناتجا عن استخدام أساليب غير ملائمة في الحصول على المعلومات المحاسبية، أو أن تكون مهيأة وفقا لما يرغبه متخذ القرار في المؤسسة.[1]

2- القابلية للفهم: تفرض هذه الخاصية لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات المحاسبية كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية معروضة بشكل سهل وواضح.

3- القابلية للمقارنة: تعني هذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة أو مقارنتها مع القوائم المالية لمنشآت أخرى ويجب في هذه الحالة تطبيق مبدأ الثبات حتى تكون عملية المقارنة دقيقة وتفيد هذه الخاصية في أغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتقييم الأداء المالي في المنشأة.

4- الملائمة: وهي قدرة تلك المعلومات على التأثير في القرار المتخذ من جانب مستخدميها وذلك بصدد تنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح قرارات

[1] خليفة هشام، لوز إبراهيم الخليل، **نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ودوره في تحسين جودة التقارير الداخلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وجباية، كلية علوم التسيير، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016-2017، ص 20.

وتوقعات سابقة ولكي تكون المعلومة ملائمة يجب أن تتوفر فيها خصائص مهمة منها التوقيت الملائم كما يجب أن تعطي المعلومة لمتخذ القرار القدرة على التنبؤ بالمستقبل.[1]

الفرع الثالث: أنواع نظام المعلومات المحاسبي

يختلف تكوين نظام المعلومات المحاسبي من بيئة عمل إلى أخرى، ومن هدف إلى آخر حسب حاجة المصمم لتحقيقها، وهنالك عدة أنواع من النظام نذكرها فيما يلي[2]:

1- نظام المعلومات المحاسبي المفتوح:هو النظام الذي يؤثر ويتأثر ببيئة العمل التي يعمل بها ويتميز ببعض الخصائص منها:

- يتميز بعلاقات تبادلية بينه وبين بيئة عمله؛
- يعدل مدخلاته وعملياته على ضوء مخرجاته بواسطة التغذية المراجعة
- عناصر مترابطة ومتداخلة.

2- نظام معلومات محاسبي مغلق: هو النظام المعزول عن البيئة التي يعمل بها، علاقته مع بيئة العمل محدودة جدا أو معدومة، فهو يؤثر ولا يتأثر ببيئة العمل التي يعمل بها.

3- النظام اليدوي: هو النظام الذي يتم فيه معالجة المدخلات وتشغيل النظام من أجل إنتاج المخرجات بشكل يدوي وبمعنى آخر هو النظام الذي بمقتضاه يتم تسجيل وتبويب وتحليل مدخلاته بهدف إنتاج تقارير وكشوفات وملخصات عن طريق العمل اليدوي.

4-النظام الآلي: هو النظام الذي يتم فيه إجراءات عمليات التحويل الالكتروني أو آليا عن طريق الاعتماد على مجموعة برامج ذات تكنولوجيا عالية صممت خصيصا لخدمة دلك النظام، إذ توفر هذه البرامج بيئة عمل مناسبة للمستخدمين عن طريق الكمبيوتر المتطور دون الحاجة إلى العمل اليدوي، كما يوفر هدا النظام معلومات آنية لجميع الأطراف ذات العلاقة.

[1] صبحي محمود، **نظام المعلومات المحاسبية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2008، ص39.

[2] حفناوي محمد يوق ، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل، الأردن، 2011، ص 18-19.

الفرع الرابع: أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبية

1- أهمية نظام المعلومات المحاسبي:

يعبر نظام المعلومات المحاسبي ذا أهمية بالغة في استمرارية المنظمات فهو نظام يعود بالفائدة ليس فقط على من هم بداخل المنظمة وإنما حتى على بعض عناصر البيئة الخارجية للمنظمة، ويمكن توضيح هذه الأهمية في النقاط التالية: [1]

- نظام المعلومات المحاسبية يحقق كفاءة وفعالية أفضل خاصة في ظل تعقد بيئة النظام وزيادة المنافسة بين المنظمات.

- دراسة هذا النظام والاهتمام به يؤكد على أن المحاسبة هي نظام معلومات حيوي.

- اكتساب المعلومات والمعالجة المحاسبية أكثر أهمية فدراسة النظام تجعل الدارسين والمهتمين أكثر تفهما لعملهم ونتائجه، ويحققون أهدافهم بكل كفاءة وفعالية.

- تعد نتائج دراسة نظم المعلومات المحاسبية من الأدوات والوسائل الفعالة لاتخاذ القرارات الإدارية في المنظمة.

- إن التطور السريع في بيئة المنظمة بحد ذاتها يتطلب معرفة إضافية لدور النظام وأهميته وكفاءته وفعاليته وتأثيره على السلوك الداخلي والخارجي للبيئة المحيطة ومنها نظام المعلومات المحاسبية.

2- أهداف نظام المعلومات المحاسبي

من أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبي ما يلي[2]:

- تسجيل عمليات المشروع واستخلاص النتائج منها.

- توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار.

[1] ديبان السيد عبد المقصود ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، بدون ناشر، الإسكندرية، 2005، ص 60.

[2] المهجلي ناصر محمد علي ، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر،بسكرة، 2008-2009، ص 30-31.

- توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء.

- تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات.

من خلال هذه الأهداف نجد أن الرقابة على النظام تهدف إلى الرقابة الفاعلة على البيانات المسجلة ودقتها، للمحافظة على أصول المنشأة.

المطلب الثاني: مكونات ومقومات نظام المعلومات المحاسبي:

الفرع الأول:مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية من نظام المعلومات الإداري للمؤسسة ، فما هو ملاحظ أن نظم المعلومات المحاسبية تهتم فقط بالأحداث الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي ونقدي ، ما يمكن نظام المعلومات المحاسبي من تصنيفه ضمن النظم التشغيلية ، فالنظام المحاسبي يلعب الدور الرئيسي في إدارة وتنظيم تدفق المعلومات داخل المؤسسة والبيئة المحيطة من خلال قيامه بانجاز عملية تجميع وتلخيص ومعالجة هذا الكم الهائل من البيانات الواقعة في فترة زمنية محددة ، والتي تخص المؤسسة وتحويلها إلى معلومات تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين ومتخذي القرارات.

1- وحدة تجميع البيانات:يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة، أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب.[1]

ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة المؤسسة وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

2- وحدة معالجة البيانات: يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل، الترصيد والتحليل، ويعتمد المحاسب المالي على النظام النقدي كاليومية العامة، أو النظام المركزي اليوميات المساعدة، أو نظام معالجة آخر، كما يعتمد محاسب التكاليف على احد طرق محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة وتحليل التكاليف.

[1] الدهراوي كمال الدين مصطفى ،**نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص35.

ويوجد عدة طرق آلية لمعالجة البيانات المحاسبية مثل:

2-1 المعالجة الجزئية (المتوازنة): حيث يوجد لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبي برنامج خاص به، مثلا برنامج محاسبة الأجور برنامج محاسبة المواد...

2-2 المعالجة المتكاملة : عملية المعالجة تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية أجزاء نظم المعلومات الإدارية الأخرى، وهناك ثلاث مستويات من التكامل:

- تكامل البيانات:

حيث يقوم كل برنامج بإنتاج المعلومة المطلوبة وإنتاج ملفات أخرى تكون عبارة عن مدخلات لبقية البرامج.

- تكامل الإجراءات: أي حدث مهم يسجل في جميع الملفات التي تتأثر به .

- تكامل قاعدة المعطيات: يحدث هذا التكامل بفضل نظام تسيير قاعدة المعطيات بحيث:

- ✓ يسمح بهيكلة المعطيات بالطريقة الأكثر تناسبا مع أي برنامج تطبيقي.
- ✓ يسمح لعدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت .
- ✓ حماية قاعدة المعطيات ضد دخول غير مسموح به .جعل البرامج التطبيقية مستقلة عن مكان وجود المعطيات.[1]

عموما تكامل قاعدة المعطيات يهدف إلى تحقيق مركزية المعطيات وتعدد المداخل يسمح هذا البرنامج باستدعاء المعطيات حسب الحاجة.

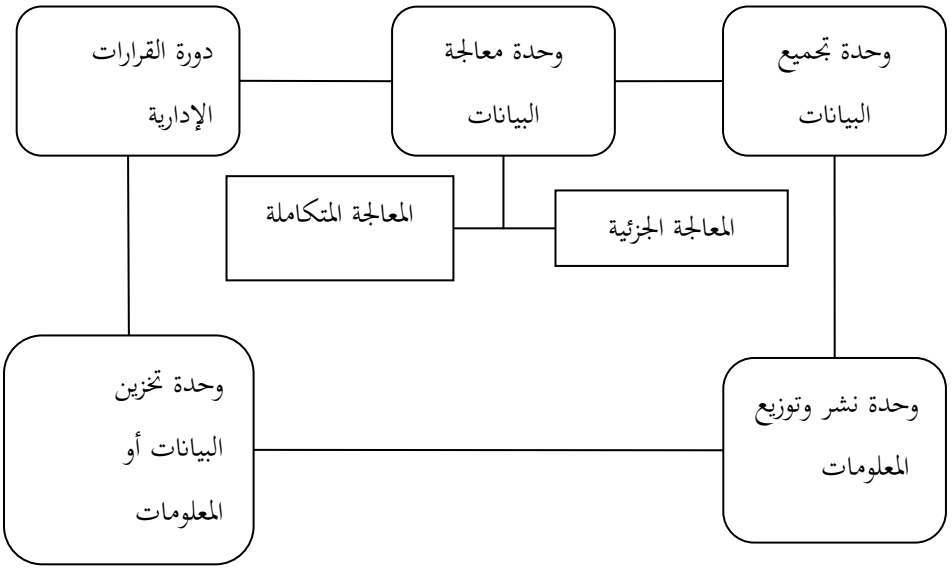
3- وحدة تخزين البيانات أو المعلومات: سواء البيانات أو المعلومات المحاسبية فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية،ليستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو الم ا رجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات.

4- وحدة نشر وتوزيع المعلومات: تزودنا هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية والجداول الملحقة وتقارير التكاليف، لتستعملها الأطراف الخارجية كإدارة الضرائب مثلا الأطراف الداخلية كالمسيرين مثلا.

[1] بوفرعة سفيان، **نظم المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الإقتصادية**، دراسة حالة مجمع ايناجوك فرع الطهير، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة المالية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ، جامعة المنتوري، قسنطينة، الجزائر،2012، ص35.

5- دورة القرارات الإدارية: إن القرارات الإدارية عادة ما تكون اختيار بين البدائل، ويقوم متخذ القرارات بمراجعة أهداف المشروع ومن ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل نتائج ممكنة، وفي ضوء المحددات والقيود المفروضة، وأن نتيجة القرارات الحالية قد تكون أساسا لتقديم بيانات أو معلومات تفيد متخذي القرارات في الدورة التالية وهي فكرة التغذية العكسية.[1]

الشكل (2-1): مكونات نظام المعلومات المحاسبي.



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

يصف الشكل مكونات نظام المعلومات المحاسبي والذي يتكون من خمس وحدات كل وحدة لها دورها الخاص داخل النظام.

[1] مدفوني سارة ، **أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسة الإنتاجية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2014-2015، ص17.

الفرع الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبي[1]:

يتكون النظام من مجموعة من العناصر والمقومات التي تكفل له قدرته على تحقيق الأهداف المطلوبة من النظام أو طبيعة الوسط أو البيئة التي يعمل بها ويمكن قسيم هذه المقومات بشكل عمومي على المجموعات الآتية:

1- القواعد والمعايير: تتشكل هذه المجموعة الإطار الفلسفي العام للنظام المحاسبي ومصدر الأحكام فيه وهي التي تحدد مساراته وتوجه أعماله وتحكم إجراءاته وتهدف إلى ضمان النوعية في أداء العمل، أما مصادر هذه القواعد فهي: القوانين، التشريعات الحكومية، القرارات الإدارية، العرف والاجتهادات الشخصية.

2- هيكل النظام: وهو تعبير يشير إلى البناء التنظيمي العام وأسلوب تقسيمه ومستويات تقسيمه رأسيا والعلاقات التي تربط فيما بين مكونات النظام رأسيا وأفقيا، ويتأثر هيكل النظام المحاسبي بعدد من العوامل منها: حجم المنظمة وطبيعة نشاطها وأهدافها وشكل الملكية ونوعية المعلومات المطلوبة، ففي منشأة تجارية يتكون هيكل النظام المحاسبي من نظام للحسابات المالية ونظام للمبيعات ونظام للمشتريات ونظام للرواتب والأجور.

أما في المنشآت الصناعية فقد يتكون هيكل النظام المحاسبي من نظام المبيعات ونظام للمشتريات والمدفوعات الأخرى، ونظام للرواتب والأجور ونظام للإنتاج ونظام للتكلفة بالإضافة لنظام الحسابات المالية.

3- المجموعة المستندية: تمثل السندات أولى مقومات النظام المحاسبي في أي وحدة اقتصادية والأساس المهم في عمل النظام من حيث الآتي:

- توفر المستندات الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات وتمثل الخطوة الأولى في عمل النظام.
- تمثل المستندات أحد الوسائل المهمة شمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة العمليات والأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الوحدة.
- تمثل المستندات سجلا تاريخيا للوحدة الاقتصادية نظرا لما تحتويه من بيانات مؤرخة للعمليات الاقتصادية التي تقوم بها الوحدة خلال الفترات الزمنية (المالية) السابقة.

[1] الموسوي علي فاضل دخيل ، **نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ودوره في تعزيز أمن المعلومات المالية**، رسالة مقدمة في متطلبات نيل درجة لماجستير في علوم المحاسبة، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق،2016، ص 18.

4- المجموعة الدفترية: تتمثل المجموعة الدفترية بكافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في الوحدة الاقتصادية، وبالتالي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للعمليات الاقتصادية التي قامت بها الوحدة وبالتالي معالجتها من خلال التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل بتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية اللازمة وصولا لتهيئة عرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية التي يتطلب إعدادها من قبل النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية المعينة.

5- دليل الحسابات: يتمثل دليل الحسابات بأنه قائمة منظمة أو جدول منظم بأسماء وأرقام أو رموز الحسابات المفتوحة في دفاتر الأستاذ، يتم إعداده في ضوء خطة معينة لتبويب الحسابات مع وصف لنوع المعلومات التي يتم تسجيلها في ككل حساب وإيضاح قيود اليومية بالنسبة للعمليات غير العادية، ويتخذ كأساس للتوجيه المحاسبي أي توجيه العمليات إلى الحسابات التي تسجل فيها.

6- التقارير: تتمثل التقارير بأنها عملية تحويل البيانات إلى معلومات ويتم عرض هذه المعلومات على الأغلب في صورة تقارير تأخذ صيغا وأشكالا مختلفة (جداول، مخططات، خرائط، معدلات) تبعا لاحتياج المستفيدين إذ يتوجب على القائمين بتصميم النظام معرفة التقارير المطلوبة من قبل المستفيدين من حيث المحتوى ودرجة التفصيل والشكل والفترة الدورية، وبالتالي هي المخرجات المطبوعة.

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية:

تخدم المعلومات المحاسبية العديد من المستخدمين وهم:[1]

1- ملاك المنظمة: يهتم ملاك المنظمة بقيمة الأصول التي يتم فيها استغلال رأس المال ويهتمون أيضا بالتعرف إلى القدرة الحالية والمستقبلية للوحدة المحاسبية والتعرف إلى الديون والإلتزامات التي يجب على الوحدة المحاسبية أن تسددها قبل أن تستطيع توزيع أي أرباح عليهم في ظل الظروف العادية أو ترد إليهم حصصهم في حقوق الملكية في حال التصفية وبالتالي فإن الملاك يهتمون بتحليل وترجمة بيانات التقارير المالية لتقييم المركز المالي في الحائر والمستقبل لتحدد مقدرة المنظمة على تحقيق الأرباح في الحاضر والمستقبل.

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998، ص 157-158.

2-حملة سندات الغرض: يتقاضى حملة السندات أرباحا ثابتة تتمثل في الفوائد لذلك فالمهم بالنسبة لهم مؤشرات السيولة المتوفرة لدى الوحدة المحاسبية وقدرتها على سداد الفوائد والديون.

3-المؤسسات الحكومية: مثل مصلحة الضرائب، أجهزة الرقابة الحكومية، أجهزة التخطيط الاقتصادي...إلخ.

4- الإدارة: تستخدمها في:

- قياس تكلفة الأنشطة المختلفة للمشروع.
- المساعدة في وضع خطط المستقبل وإعداد الموازنات التقديرية
- تحديد الكفاية النسبية لكل قسم من أقسام المنظمة ولكل مرحلة من مراحل الإنتاج ولكل منتج من المنتجات.
- الحكم على قوة أو ضعف المركز المالي للمشروع.

نقابات العمل: وهي الجهة التي تمثل العمال عند التفاوض على الأجور لذلك فإنها ترغب في الحصول على معلومات حول الأجور والنفقات والمركز المالي للمشروع.

5-الجمهور: إن توسع الشركات المساهمة ولزيادة عدد المساهمين في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة يجعل الإعلام المحاسبي وتأثيره على السوق المالية قضية يومية تحظى باهتمام الجمهور حتى ولو لم يكن معني بشركة معينة.

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

يهدف النظام المحاسبي بشكل عام إلى إنتاج تقارير دقيقة في الوقت المناسب ، بغرض مساعدة متخذي القرارات على اتخاذ قرارات رشيدة ويتطلب ذلك وجود عوامل وأسس معينو ، تحكم كمية ونوعية المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية ، بالإضافة إلى وجود معايير معينو تحكم عملية تشغيل النظام وفرض الرقابة على عملياته وكذلك توافر عنصر أمنى يعمل عمى حماية المعلومات من التلف والضياع والتلاعب والغش والأخطاء.

وتعمل المحاسبة كنظام للمعلومات وما تحويه من أنظمة فرعية على ترجمة أنشطة الوحدة الاقتصادية وما يحدث بها من معاملات في شكل بيانات ومعالجة هذه البيانات ومن ثم تحويلها إلى معلومات تلبي احتياجات المستخدمين لها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

توجد بعض الفروقات بين النظام المحاسبي اليدوي والنظام الالكتروني سنتعرف عليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني:

يعرف أحد الكتاب نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام على أنها احد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحميل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المؤسسة . ويرى الكاتب أن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر احد المكونات الأساسية لنظم المعلومات الإدارية وينحصر الفرق بينما في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر عمى نشاط المؤسسة هذا بالإضافة إلى احتواء النظم المحاسبية المعلوماتية على عدة أنظمة فرعية تصمم عمى حسب نوع لنشاط بالمؤسسة.[1]

[1] فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**، مطابع السودان، الخرطوم، ،2011، ص63.

كما عرفت الجمعية الأمريكية نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على أنه نظام آلي يقوم بجمع، تنظيم،إيصال وعرض المعلومات لاستعمالها من طرف الأفراد في مجالات التخطيط والرقابة والأنشطة التي تمارسها.[1]

مما سبق يتبين لنا أن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يتشابه في وظائفه مع نظام المعلومات المحاسبي التقليدي إلا أن الاختلاف الجوهري بينهما يكمن في استخدام نظام آلي عكس النظام التقليدي الذي لا يعتمد على التكنولوجيا.

الفرع الثاني: خصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني:

يمكن عرض خصائص النظام المحاسبي الالكتروني فيما يلي[2]:

-السرعة الفائقة في أداء العمليات المحاسبية المختلفة ومن ثم تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بالسرعة المطلوبة.

- ضمان المعالجة المحاسبية للبيانات وفق المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية مما يقلل احتمالات الخطأ والغش.

-إجراء العديد من الاختيارات الرقابية المبرمجة مسبقا للتأكد من تحقق الشروط التي يتطلبها النظام مثل فحص الحد الأعلى للائتمان.

-أداء العمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة.

-تصنيف المعلومات المحاسبية المخزنة داخل النظام حسب وجهات نظر متعددة.

-إعطاء نتائج أكثر دقة.

الفرع الثالث: وظائف نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني[3]:

إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المنشأة له العديد من الفوائد التي يحققها النظام من خلال القيام بوظائفه، سواء إن تم إنشاء هذه النظم من الصفر، أو كان نتيجة لتحويل المحاسبة التقليدية اليدوية لنظم محاسبية الكترونية، تكون ناتجة عن حوسبة النظم اليدوية.

[1] السقا زياد هاشم يحيى و الحبيتي قاسم محمد إبراهيم ، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للنشر والتوزيع، جامعة الموصل،2003، ص53.

[2] حلمي أحمد جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية– مدخل تطبيقي معاصر**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2003،ص 24.

[3] د. رملي فياض حمزة ، **مرج سابق**، ص 66.

ومن أهم الوظائف التي يؤديها هذا النظام ما يلي:

- وظيفة جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وفهرستها.

- وظيفة مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية في النظام.

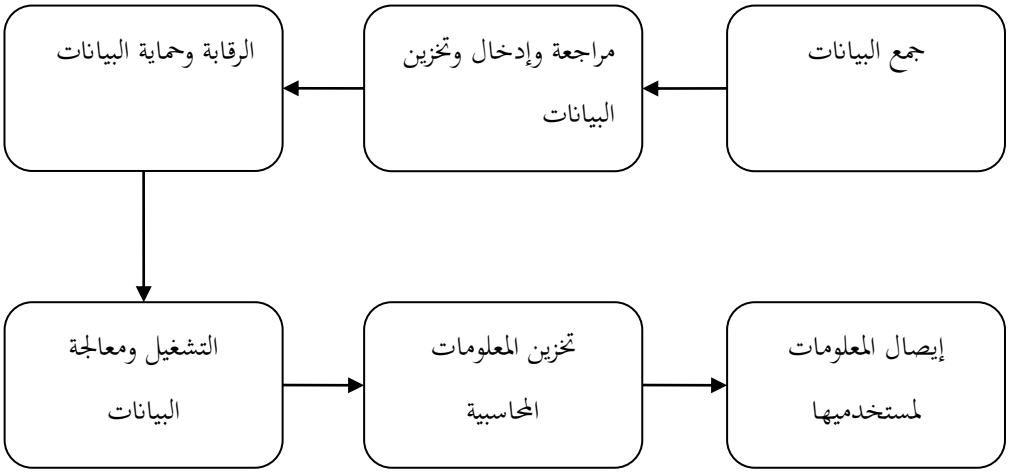
- وظيفة رقابة وحماية البيانات، حيث يتم حماية البيانات من الأخطاء والتلاعب والأخطار والتهديدات، والتأكد من دقة البيانات وسلامتها وبالتالي دقة المعلومات.

- وظيفة تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية، لتحويلها لمعلومات تخدم أهداف المنشأة عن طريق الخطوات المنطقية السابقة الذكر لإنتاج المعلومات ومساعدة البرمجيات التطبيقية.

- وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية وإدارة بنك البيانات.

- وظيفة نقل وإيصال المعلومات إلى مستخدميها، وعرضها بالطريقة المناسبة، تقديم، عرض، تلخيص المعلومات بأسلوب كمي أو بياني، وبتقارير دورية أو حسب الطلب.

الشكل رقم (3-1): وظائف نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رملي فياض حمزة، نفس المرجع، ص67.

يوضح االشكل وظائف نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بالترتيب ابتداءا من جمع البيانات مرورا بإدخالها والرقابة عليها ثم معالجته وتخزين المعلومات التي تعتبر مخرجات النظام ثم القيام بتوصيلها لمستخدميها كآخر خطوة.

الفرع الرابع: أهمية وأهداف استخدام نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

1- الأهمية[1]:

- انخفاض تكلفة العمليات المحاسبية التي تقوم بها المؤسسة وزيادة دقة وسرعة هده العمليات.
- تحسين عملية حفظ هذه الدفاتر والمستندات المحاسبية وتسهيل عمليات تجميعها وتخزينها واسترجاعها على شكل معلومات لإدارة المؤسسة.
- تحسين عمليات الرقابة واتخاذ القرارات وذلك عن طريق زيادة كفاءة أنظمة الرقابة الإدارية، وتقديم المعلومات أو التقارير في الوقت المناسب وسرعة توصيل معلومات التغذية العكسية الناتجة عن تطبيق القرارات
- الدقة في استخراج المعلومات والنتائج النهائية، نظرا لاحتواء الكمبيوتر على وسائل وأساليب الضبط والتحقق يمكن الإدارة من التأكد من صحة العمليات.
- سرعة انجاز العمليات المتشابهة في وقت واحد، وتسجيل عدد كبير من العمليات المحاسبية واستخدام عدد أقل من الأفراد في الوقت القصير.

2- الأهداف[2]:

- التقارير المطلوبة: أي نظام محاسبي سليم يجب أن يبدأ بدراسة التقارير المطلوبة أولا ثم يتعرف على أحسن الوسائل للوصول إلى هذه التقارير.

- الدقة: وأي نظام محاسبي لا يؤدي الحصول على بيانات صحيحة فإنه يفقد الغرض من إعداده والأخطاء عموما يكون سببها العنصر البشري من أخطاء(كتابية، أخطاء النقل، أخطاء الحساب)سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة.

[1] محمد شريف توفيق، **مقدمة المحاسبة المالية**، دار الأستاذ للنشر، الزقازيق، مصر،2001-2002، ص31.

[2] عمار السيد، **تصميم نظام المعلومات المحاسبي**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1970، ص 120-121.

– **السرعة في إعداد وتجهيز البيانات:** في هذا العصر الذي يتميز بالسرعة والتنافس وبالتطور التقني المستمر فإن السرعة في إعداد وتجهيز البيانات يعتبر من أهم الاعتبارات في النظام المحاسبي.

– **الرقابة الداخلية:** هي كل الخطط والإجراءات المختلفة التي يتبعها التنظيم لحماية أصوله والتحقق من دقة ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المحوسبة ولزيادة كفاءة الأداء بالمشروع وتشجيع الموظفين على الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة مقدما.

– **التكلفة:** تكاليف النظام يمكن أن تكون من أهم العوامل التي تحد من تطبيقه، واعتبار التكلفة يمكن النظر إليه من ناحيتين:

- **نظرة مباشرة** :تنظر إلى تكلفة النظام المباشر وما سوف يحققه من ادخار في النفقات عن النظام السابق.
- **نظرة غير مباشرة** :وطويلة الأجل تناقش كم سيصنف النظام الجديد إلى الأرباح عن طريق ترشيد قرارات الإدارة.

المطلب الثاني:آثار استخدام الحاسوب على نظام المعلومات المحاسبي

الفرع الأول: آثار استخدام الحاسوب على النظام المحاسبي:

استخدام الحاسوب له أثر كبير على أنظمة المعلومات المحاسبية ومن هذه الآثار:[1]

– سرعة التشغيل.

– سهولة الاستدعاء.

– إمكانية توحيد كمية كبيرة من البيانات المخزنة.

– الإمكانيات الهائلة لتخزين العديد من البيانات في حيز صغير مقارنة بالسجلات اليدوية.

– القدرة العالية والفائقة على معالجة البيانات بكفاءة حيث يقوم الحاسوب بمعالجة كم هائل من البيانات كما يستطيع العمل دون توقف لساعات طويلة من الزمن.

– المرونة في إعداد التقارير سواء من ناحية الشكل أو التوقيت.

– تحسين وتسهيل التحليلات والإضافية للمعلومات وزيادة جودة المعلومات.

– إجراء حسابات معقدة وإمكانية تشغيل قدر هائل من المعلومات وفي وقت قصير وبتكلفة أقل.

[1] الحسبان عطا الله أحمد ، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة العربية، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص28.

-انخفاض الأخطاء الحسابية والتشغيلية نتيجة انخفاض الاعتماد على العنصر البشري.

- تسهيل عملية اكتشاف الأخطاء.

الفرع الثاني: أثر استخدام الحاسوب على مقومات نظم المعلومات المحاسبية

إدخال الحاسب الالكتروني لتشغيل البيانات المحاسبية له أثر واضح على كل من:

1- أثر استخدام الحاسوب على مقومات نظم المعلومات المحاسبية: المستندات في النظام اليدوي تكون في شكل فواتير البيع، الشراء وإيصالات السداد وغيرها، أما في ظل الحاسوب تغيرت المجموعة المستندية في تصميمها وشكلها مترجمة بطريقة يفهمها، الحاسوب، وهي وسائط تحمل البيانات وتتأثر بالطريقة المستخدمة في تشغيل البيانات.

2-الأثر على المجموعة الدفترية: في النظام اليدوي المجموعة الدفترية تأخذ شكل مجلدات وأوراق أما في ظل الحاسوب تتخذ شكل فلاشات أو أقراص ممغنطة أو ذواكر ثابتة كبيرة السعات، الأمر الذي لا يمكن معه معرفة ما سجل فيها إلا عن طرق الاضهار والقراءة المناسبة للنظام الالكتروني، ويستخلص النتائج في تقارير وقوائم مالية، وتتميز بالدقة والسرعة وتوفير الوقت عكس النظام اليدوي.

3-الأثر على الدليل المحاسبي: يشمل أسماء الحسابات الإجمالية والفرعية والقواعد التي تحكم تسجيل كل حساب، لا يستطيع الحاسب توجيه بيان معين إلى حساب معين ما لم تكن مخزنة به أرقام أو أسماء الحسابات الإجمالية والفرعية ويمتز بالتنظيم الجيد في عملية الفهرسة والترتيب والترقيم للحسابات والبيانات.

4-الأثر على القوائم المالية والتقارير الأخرى: أدى استخدام الحاسوب إلى تميز التقارير وإمكانية الوصول لها بالدقة والسرعة المناسبة وكذلك مكن من توفير تقارير إدارية أكثر فعالية.

5-الأثر على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية: في ظل استخدام الحاسوب يتم نقل البيانات من وحدات الإدخال إلى ذاكرة الحاسوب ووظيفتها هي حفظ البيانات والبرامج ونقلها من وقت لآخر عن طريق وحدة التخزين الداخلية أو الخارجية.[1]

[1] Borhan omar ahmedal-dalaien, Effect of accounting information system on financial performance: a study of selected real estate companies in jordan, Technical Research Organisation, volume-5, issue-1, p 41-50, 2018.

الفرع الثالث: مميزات وعيوب استخدام الآلات الالكترونية:

1- المميزات:[1]

- تستطيع أن تتبع إجراءات طويلة ومعقدة وتستدعي عدد كبير من الاستثناءات.

- عن طريق استخدام الذاكرة وعن طريق مقدرة هذه الذاكرة على الحصول على البيانات من الملفات الآلية يكن للحاسب أن ينظم كل البيانات الضرورية للتشغيل.

- تستطيع الآلة (الحاسب) أن تقوم بالعمليات الرياضية.

- يستطيع الحاسب الآلي (الالكتروني) أن يقوم بكل العمليات بسرعة فائقة وبدقة بالغة.

بالرغم من مميزات الحاسبات الالكترونية إلا أنها تعتمد تماما على الإنسان في تشغيلها، فبدون تحديد المطلوب منها ورسم الخطط وتحديد الإجراءات في صورة تعليمات يصبح الحاسب الالكتروني عاجزا عن أداء مهامه.

2- **العيوب**[2]: رغم مزايا الحاسبات الآلية بنظام المعلومات المحاسبي إلا أن التكنولوجيا تبقى كما يقال سلاح ذو حدين له جانب إيجابي وجانب سلبي، ومن سلبياتها ما يلي:

- اختفاء السجلات المادية: في ظل التشغيل الالكتروني تتم عملية التسجيل وحفظ البيانات في الذاكرة الرئيسية وعلى أقراص ممغنطة يستحيل على الإنسان قراءتها والوحيد القادر لقراءتها الحاسب وبالتالي أصبحت البيانات المحاسبية غير مرئية.

- عدم وجود سند جيد للمراجعة: ويقصد بها عملية تتبع البيانات والعمليات من مصدرها وصولا لنتائجها أو العكس، ومع التشغيل الالكتروني لا يتحقق هذا الأمر بسبب غياب المستندات المادية الملموسة التي من مميزاتها السماح بتتبع العمليات ومراجعة البيانات من أجل التحقق، النظم الالكترونية لا تمكن من ذلك.

- سهولة الغش وارتكاب جرائم الحاسب: ويقصد بها التلاعب في برامج الحاسب من خلال التلاعب في ملفات البيانات، التشغيل، المعدات ويؤدي ذلك إلى إلحاق الخسائر للمنظمات التي يقع الغش في مجال استخدامها الحسابات.

[1] عمار السيد، **مرجع سابق**، ص 131.

[2] عطا الله السيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، ، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع،مصر، 2008، ص 108-110.

– فيروسات الحاسب: ولها أثر مباشر على ذاكرة الحاسب وتؤدي إلى فقدان أو تلف البيانات المخزنة بشكل كلي أو جزئي مما يؤثر على عمل نظام المعلومات المحاسبي وعند حدوث ذلك يفسد أو يعطل النظام مما يحمل المؤسسة تكاليف باهضة في بعض المرات.

وبالرغم من بعض العيوب التي نتجت جراء استخدام نظام المعلومات الآلي إلا أن الحاسب يصبح ضرورة حتمية في الوقت الحالي، ولا يمكن الاستغناء عنه في أي نظام معلومات محاسبي نظرا للمزايا التي لا تحصى التي يقدمها النظام.

المطلب الثالث: المشكلات التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني:

إن استخدام الحاسب الالكتروني في المحاسبة أصبح أمرا ضروريا في أغلب المنشآت خاصة مع زيادة حجم المشروعات وإنتاجها بدقة وتشغيل أحجام كبيرة من الأعمال بشرعة كبيرة، ورغم الخصائص المتعددة لاستخدام الحاسب الالكتروني إلا أن استخدامه في المنشآت وفي الأعمال المحاسبية يعترضه الكثير من المشاكل تتمثل في:[1]

1- مشكلات تتعلق بأجهزة الحاسب الالكتروني: ومن أهمها:

– تقادم أجهزة الحاسب الالكتروني، وعدم كفاءة الصيانة لها.

– عدم الدقة في تشغيل أجهزة الحاسب الالكتروني

– ارتفاع تكلفة أجهزة الحاسب الالكتروني

2- مشكلات تتعلق بتشغيل الحاسب الالكتروني:

– سوء عملية تخطيط التشغيل، والأمر الذي يترتب عليه تعطيل استمرار أداء الخدمات.

– سوء جدولة العمل، مما يترتب عليه ارتباك في أداء العمل واستغراق وقت أكثر في العمل

–سوء الرقابة والإشراف على التشغيل

3- مشكلات تتعلق بتصميم برامج الحاسب الالكتروني: تنشأ من عدة أسباب منها:

– أخطاء في صياغة وتصميم البرامج

– عدم استكمال التعديلات على البرامج

– أخطاء في منطق المعالجة

[1] شرف عبد الدين أميرة ، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على الأداء المالي بالمؤسسات التجارية**، بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس، جامعة السودان للعلوم التكنلوجيا، كلية الدراسات التجارية، السودان، 2017، ص 26-27.

4-مشكلات تتعلق بضعف الرقابة على استخدام الحاسب الالكتروني: ضعف نظام الرقابة يؤدي إلى العديد من المشكلات منها مايلي:

- ارتكاب أخطاء تغذية عند الحاسب بالبيانات
- عدم حماية الملفات
- انعدام رقابة البيانات أثناء تشغيلها

5-مشكلات متعلقة بالمحاسبين: يرجع نجاح استخدام الحاسب الالكتروني في أغلب المنشآت بالدرجة الأولى إلى العناصر البشرية القائمة على تشغيله ومنهم المحاسبين، ونتيجة لاستخدام الحاسب الالكتروني تظهر بعض المشكلات والتي يكون مسؤولا عنها المحاسبون ومنها:

- أخطاء في التوجيه المحاسبي لبعض العمليات وما يترتب عليها من مدخلات خاطئة وبالتالي مخرجات خاطئة.
- عدم استيعاب بعض المحاسبين
- التأخر في إمداد الحاسب الالكتروني بالبيانات أولا بأول، مما يؤدي إلى التأخر في الحصول على المخرجات بالسرعة المطلوبة.
- أخطاء في التسويات الجردية وما يترتب على ذلك من مدخلات ومخرجات خاطئة للحاسب الالكتروني.

المبحث الثالث: مخاطر وأمن نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية

لا شك أن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يعد من الأنظمة التي تواجه العديد من المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهداف تلك النظم وبالنظر إلى اعتمادها على الحاسوب حيث تزامنت مع التطور الكبير للحاسبات وأنظمة المعلومات والتطور في تكنولوجيا المعلومات وسرعة انتشار المعلومات واستخدامها الكترونيا، وحيث صاحب هذا التطور العديد من المخاطر والمشاكل التي تؤثر على أمن المعلومات سواء كانت تلك المخاطر مقصودة أو غير مقصودة، ولذلك تزايد الاهتمام الكبير بتوفير الوسائل والأساليب اللازمة لحماية نظم المعلومات والرقابة على عملياتها وضمان استمرارية عمل تلك النظم بشكل صحيح وبالطريقة المطلوبة التي صممت من أجلها.

المطلب الأول: المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

يقصد بها استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مباشر أو غير مباشر في القيام بأنشطة غير قانونية تؤدي إلى الإضرار بالعاملين وبمستخدمي المعلومات وبالتالي تأثر سلبا على مستوى المؤسسة والمستوى القومي.[1]

كما نقصد بجرائم الحاسوب جميع المخاطر التي يكون الحاسب موضوعها أو وسيلتها، والخطر هو مجرد احتمال حدوث الأذى وقد يكون مقصود أو غير مقصود.

مكامن الخطر وهي: انهيار النظام، سرقة البيانات، التجسس، الحريق، تزوير، فيضان، تخريب، انقطاع الاتصالات الهاتفية، الصواعق، دخول غير مشروع، انقطاع الكهرباء، الفيروسات، مخاطر مجهولة، أخطاء الإدخال، الانفجارات.[2]

الفرع الأول: حجم الأخطار التي يمكن لنظم المعلومات الالكترونية التعرض لها[3]:

– الوصول غير المرخص إلى قواعد البيانات التي تعمل على تشغيل نظم المعلومات المحاسبية سواء داخل أو خارج المنظمة.

– عدم كفاءة اجاراءات حماية قواعد البيانات مثل استخدام نظم المعلومات المحاسبية غير المحمي بشكل كافي أو أن يكون من السهل على الغير اكتشاف آلية الحماية المستخدمة فيها أو القدرة على تعطيلها.

---

[1] سمير كامل عيسى، شحاتة السيد شحاتة، **نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، مدخل تحليل وتصميم، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 106.

[2] دياس الحميد محمد ، ماركو إبراهيم، **حماية أنظمة المعلومات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، مصر،2000، ص 135.

[3] حامي أحمد جمعة وآخرون، **مرجع سابق**، ص 345-346.

– تعطل الآلات أو التجهيزات وتوقفها عن العمل بسبب أي عطل ميكانيكي أو بسبب أعطال في برمجيات نظام المعلومات المحاسبية فيها.

– التلف الذي يصاحب دخول الفيروسات أثناء انتقال المعلومات عبر قنوات أو وسائل الاتصال المختلفة.

– وجود بعض التجهيزات أو المحطات الطرفية في أماكن غير آمنة مما يجعل سرعة المعلومات أو البيانات المالية أمرا سهلا.

– الكوارث الطبيعية.

– الاختراق المتعمد بقصد الإضرار والتخريب.

هذه الأخطار تحدث في ظل نظم المعلومات المحاسبية بمختلف أنواعها وبالتالي تؤثر عل النظم المستخدمة وتؤدي إلى فشل النظام.

الفرع الثاني: مميزات عملية تقييم الأخطار[1]:

– تقديم معلومات إرشادية عن كمية الأموال المطلوب تخصيصها لضبط كل انتهاك أو خطر.

– تخصيص الموارد المهمة مثل الأموال، المعدات، الأفراد والأنشطة التي تؤدي إلى خدمة أفضل.

– إعطاء الإدارة صورة عن الأخطار غير المقبولة من الناحية الإقصادية والسياسية والاجتماعية وأي أخطار أخرى.

– تحديد الحاجة إلى إجراءات وقائية وتصحيحية

– زيادة الوعي المطلوب في الضبط والتدقيق على مستوى المؤسسة ككل.

– تخصيص معايير لإعداد وتنفيذ خطط العمليات الإنسانية واستعادة نشاط المصدر المتضرر والطرق المتبعة في الحالات الاضطرارية.

[1] العجيلي عبد نياب ، **ضبط أنظمة المعلومات وأمنها**، دار الثقافة، مصر، 2010، ص55.

المطلب الثاني: العوامل التي تساعد على اختراق نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أقل أمنا من نظم لمعلومات اليدوية وذلك نظرا لاعتماد النظم المحاسبية الالكترونية على حفظ البيانات في ملفات الكترونية ويستطيع عدد كبير من الأفراد الوصول إليها والاطلاع عليها ولذلك فإن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية قد تتعرض للعديد من المخاطر التي قد تهددها وذلك بسبب مجموعة من العوامل وهي كالتالي[1]:

– صعوبة اكتشاف الأخطاء الناتجة عن التغير في نظم المعلومات المحاسبي الالكتروني وذلك لأنه لا يمكن التعامل أو قراءة السجلات إلا بواسطة الحاسوب والذي لا يكشف أي تغيير.

– صعوبة مراجعة الإجراءات التي تتم من خلال الحاسوب وذلك لأنها غير مرئية وعير ظاهرة.

– صعوبة تغيير النظم الالكترونية مقارنة بالنظم اليدوية.

– احتمال تعرض النظم الالكترونية إلى إساءة استخدمها بواسطة الخبراء غير المنتمين للمنظمة في حال استدعائهم لتطوير النظم.

– قد تؤدي المخاطر التي تتعرض لها النظم الالكترونية إلى تدمير كافة سجلات المنظمة فهي ذات خطورة شديدة على النظم الالكترونية من النظم اليدوية.

– احتمال تعرض النظم الالكترونية إلى حدوث أخطاء أو إساءة استخدام النظام في مرحلة تشغيل البيانات وذلك لتعدد عمليات التشغيل في النظام الالكتروني.

– ضعف الرقابة على النظام الالكتروني بسبب الاتصال المباشر للمستخدم بنظم المعلومات.

– استخدام العديد من التطبيقات في مواقع متعددة لنفس قاعدة البيانات يؤدي إلى إمكانية اختراقها بفيروسات الحاسوب وهذا يساعد على تدمير أو تغيير قاعدة البيانات لنظم المعلومات.

– التطور التكنولوجي في الاتصال عن بعد سهل عملية الاتصال بنظم المعلومات من أي مكان مما يتيح إمكانية الوصول غير المصرح به أو إساءة استخدام نظم المعلومات.

ومن خلال ما تقدم نجد أنه من الضروري على إدارة المنظمات والشركات العمل على حماية بياناتها بكافة أشكالها سواء كانت الورقية أو غير الورقية، كما أن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

[1] دخيل الموسوي علي فاضل، **مرجع سابق**، ص 41.

يكون عرضة للخطر أكثر من غيره من النظم ولذلك لا بد للإدارة من وضع قيود على المستخدمين تحد من إمكانية التلاعب بالبيانات أو العبث بها سواء من أطراف داخل المنظمة أو خارجها.

المطلب الثالث: متطلبات أمن ورقابة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

حتى يكون نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني فعالا وصالحا للعمل بمخرجاته لا بد من إجراءات لحماية العمل به ورقابة مستمرة على عمليات النظام المختلفة.

الفرع الأول: أمن وسلامة المعلومات:

يقصد بأمن المعلومات مجموعة الأعمال اللازمة لتأمين المعلومات وإدارة المخاطر المرتبطة باستخدام ومعالجة وتخزين ونقل المعلومات ويعتمد أمن المعلومات على التقنيات والأجهزة المناسبة والإجراءات الإدارية.[1]

1- عناصر أمن المعلومات[2]:

من أجل حماية المعلومات من المخاطر التي تتعرض لها لا بد من توفر مجموعة من العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتوفير الحماية الكافية، وهي كالآتي:

1-1- السرية أو الموثوقية: وهي تعني أن المعلومات لا يمكن الإطلاع عليها أو كشفها من قبل أفراد غير مسموح لهم وبذلك ولتجسيد هذا الأمر يجب على المنظمة استخدام طرق الحماية المناسبة من خلال استخدام وسائل عديدة مثل عمليات تشفير الرسائل أو منع التعرف على حجم تلك المعلومات أو مسار إرسالها.

1-2- التعرف أو التحقق من الهوية الشخصية: وهذا يعني التأكد من هوية الشخص الذي يحاول استخدام المعلومات الموجودة ومعرفة ما إذا كان هو المستخدم الصحيح لتلك المعلومات أو لا ويتم ذلك من خلال استخدام كلمات السر لكل مستخدم.

1-3- سلامة المحتوى: وهي تعني التأكد من أن محتوى المعلومات صحيح ولم يتم تغييره أو تدميره أو العبث به في أي مرحلة من مراحل المعالجة أو التبادل، سواء كان التعامل داخليا أو خارجيا من قبل أشخاص غير مسموح لهم بذلك، ويتم ذلك غالبا بسبب الاختراقات غير المشروعة مثل الفيروسات حيث لا يمكن لأحد أن يكسر قاعدة البيانات للبنك ويقوم بتغيير رصيد حسابه، لذلك يقع على عاتق

[1] لواء دكتور شرف السعيد أحمد، **استراتيجية أمن المعلومات**، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، 2004، ص19.

[2] دخيل الموسوي علي فاضل، **مرجع سابق**، ص 44.

المنظمة تأمين سلامة المحتوى من خلال إتباع وسائل حماية مناسبة مثل البرمجيات والتجهيزات المضادة للاختراقات أو الفيروسات.

1-4- استمرارية توفر المعلومات أو الخدمة: وهي تعني التأكد من استمرارية عمل نظام المعلومات بكل مكوناته واستمرار القدرة على التعامل مع المعلومات وتقديم الخدمات لمواقع المعلومات وضمان عدم تعرض مستخدمي تلك المعلومات إلى منع استخدامها أو الوصول إليها بطرق غير مشروعة يقوم بها أفراد لإيقاف الخدمة بواسطة كم هائل من الرسائل العبثية عبر الشبكة إلى الأجهزة الخاصة لدى المنظمة.

1-5- عدم الإنكار: ويقصد به ضمان عدم إنكار الشخص الذي قام بإجراء معين متصل بالمعلومات لهذا الإجراء، ولذلك لا بد من توفر طريقة أو وسيلة لإثبات أي تصرف يقوم به أي شخص للشخص الذي قام به في وقت معين، ومثال ذلك التأكد من وصول بضاعة ثم شراؤها عبر شبكة الانترنت إلى صاحبها، ولإثبات تحويل المبالغ بشكل الكتروني يتم استخدام رسائل عديدة مثل التوقيع الالكتروني والمصادقة الالكترونية.

2- تصميم نطاق الأمن: الإخلال بالأمن قد يكون متعمدا أو مخطط أو قد يكون غير متعمد لذلك عند تصميم نطاق أمن جيد لابد من توقع جميع الاحتمالات وتكون في الخطوات التالية: [1]

- **الوقاية:** هي الاحتياطات التي تتخذ لحماية الأجهزة أو البرامج.
- **الكشف:** ويقترن وجوده مع الوقاية وهو يوفر الوقاية ضد الدخول غير المسموح به كما يسجل محاولات الدخول الفاشلة لكشف نوع النشاطات التخريبية وكذلك الأشخاص القائمين لهذه النشاطات.
- **التخويف:** وهو تخويف المخربين من اكتشاف أمرهم ومحاسبتهم.
- **استرجاع الأجزاء المفقودة:** يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة استعادة الأجزاء المفقودة وذلك باستخدام النسخ الاحتياطي.
- **تصحيح النظام:** لأنه لا بد من اكتشاف أخطاء النظام وتصحيحها بصفة مستمرة حتى لا تصير الأخطاء هذه نقاط ضعف يستعملها المخربون.

[1] عبد الوهاب نصر علي، سمير كامل محمد، شحاتة السيد شحاتة، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحسابات الاكترونية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013، ص 211-213.

– **إعادة التصميم:** الوسيلة المحببة الباقية عندما تفشل إجراءات نظام الأمن هي الإعادة مع اتخاذ الإجراءات الأمنية الحديثة التي تعمل على منع مثل هذا التهديد.

الفرع الثاني: إجراءات الرقابة على نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

تشتمل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على مجموعة من الإجراءات أهمها:

1– إجراءات الرقابة العامة على المنشأة ككل وتتضمن:

– الفصل بين النظام الفرعي للمحاسبة والنظم الأخرى للمعلومات.

– استخدام حسابات شخصية عند التعامل مع الحاسب الآلي.

– الفصل بين المسؤوليات والتحديد الواضح للصلاحيات والسلطات.

– متابعة التغيرات السلوكية للموظفين.[1]

2– إجراءات الرقابة على المدخلات: وهي تهدف إلى التأكد من أن البيانات التي يتم إدخالها إلى النظام قد أدخلت في الوقت المناسب وبشكل صحيح، وضمان سير تلك البيانات خلال خطوط الاتصال وعدم فقدانها أو تغييرها واكتشاف أي أخطاء تتعلق بالبيانات قبل عملية تشغيلها، وذلك لضمان خلو البيانات المدخلة من أي أخطاء وليتم الحصول على مخرجات سليمة بناءا على مدخلات سليمة ولذلك فلا بد من الحصول على مدخلات البيانات في مرحلة مبكرة من مراحل معالجتها في النظام، وذلك للأسباب التالية:

– إمكانية تصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها في البيانات التي تم رفضها في بداية إدخالها والرجوع إلى المستندات الخاصة بها وفحص أسباب رفضها.

– إن البيانات التي تم إدخالها بشكل صحيح ليس من الضرورة أن تكون بيانات جيدة ولذلك يجب إجراء اختبارات أخرى لفحصها خلال مراحل تداولها ومعالجتها.

– خلو نظام المعلومات المحاسبي من بيانات غير دقيقة في المراحل الأخيرة لعمليات المعالجة يمكن من حماية ووقاية الملفات الرئيسية وعمليات المعالجة في خطواتها الأخيرة.

– اعتماد نظام المعلومات المحاسبي على مدخلات جيدة يكنه من الحصول على مخرجات جيدة.[2]

[1] يوسف يحي محمد رانيا، **مرجع سابق**، ص 65.

[2] علي فاضل دخيل الموسوي، **مرجع سابق**، ص 50.

3- إجراءات الرقابة على تشغيل البيانات: وهي تهدف إلى التحقق من البيانات التي تم تشغيلها بصورة دقيقة وبشكل صحيح، وأنه تم معالجة كافة العمليات المتعلقة بالتشغيل وقد تم استخدام جميع البرامج المناسبة واللازمة لعملية التشغيل، ومن أهم الوسائل الرقابية على تشغيل العمليات ما يلي:

- تطبيق الاختبارات التي تضمن صحة عمليات التشغيل بحيث يتم رفض التعامل مع المدخلات أو المخرجات غير الصحيحة.

- استكمال مسار المراجعة الذي يمكن من تتبع سجل عملية من عمليات التشغيل والمساعدة في إعداد القوائم المالية.

- تزويد برامج التشغيل بوظائف ومهام تمكن من تسجيل أي عملية محاولة للتدخل في عمل البرنامج أثناء عملية التشغيل والمعالجة.

4- إجراءات الرقابة على المدخلات: وهي تهدف للتأكد من أن نتائج مخرجات عملية التشغيل كاملة وصحيحة وجيدة ودقيقة، وأنه تم تسليمها وتوزيعها للأشخاص المسموح لهم باستلامها والإطلاع عليها، وتستند الرقابة على المخرجات على البند السابق وهو عملية الرقابة على التشغيل، فإذا كانت الرقابة على المدخلات وعلى عملية التشغيل جيدة ودقيقة فهذا يؤدي إلى الحصول على مخرجات سليمة ودقيقة. [1]

[1] **نفس المرجع**، ص 50.

خلاصة الفصل:

إن الكم الهائل للمعلومات التي تحتاج للمعالجة ونتيجة للتطور الكبير الذي شهدته نظم المعلومات كان لا بد من الانتقال من النظام المحاسبي اليدوي إلى النظام الالكتروني وذلك للقدرة على استيعاب المعلومات وتحويلها لبيانات تساعد مستعمليها على اتخاذ القرار.

ورغم الإيجابيات العديدة لاستخدام الحاسب في نظم المعلومات كاختصار الوقت والجهد والخصائص العديدة التي تميزه عن النظام التقليدي إلى أن له مخاطر ومشكلات عديدة تهدد أمن النظام، لذا وجب القيام بإجراءات رقابة وحماية لتكون مخرجات النظام فعالة وذات جودة.

الفصل الثاني

تمهيد

تسعى المؤسسة الاقتصادية جاهدة إلى تطوير شامل وتحقيق أهدافها التي رسمتها باتخاذ القرارات الملائمة والمناسبة لذلك، ومواجهة المنافسة الشديدة بالإضافة إلى الربح، وذلك من خلال تحسين مركزها المالي بناءا على تحسين أدائها المالي، لذلك يهتم المحلل المالي كثيرا بمعرفة المكانة المالية للمؤسسة من أجل تحديد درجة استقلاليتها أو تبعيتها وكذلك الأخطار المالية التي تهددها، وحتى تتمكن من بلوغ ذلك عليها القيام بعمليات تقييم الأداء المالي الذي يعتبر أهم الوسائل المستخدمة من خلال الوقوف على نقاط الخلل بإتباع مناهج ومراحل معينة مضبوطة.

وعليه سيتم التطرق إلى الجانب النظري للأداء المالي، وتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يعد الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا لأنه يرتبط بجوانب مهمة من سيرة حياة المؤسسة على اختلاف أنواعها، ويعتبر السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار.

المطلب الأول: مفاهيم عامة عن الأداء المالي.

الفرع الأول: مفهوم الأداء:

إن أصل كلمة أداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة PERFORMARE التي تعني إعطاء، وبعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظة PERFORMANCE وأعطتها نفس المعنى.[1] ويرى بعض الباحثين فيه ما يلي: "أداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية الإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، الفعالية تحدد في أي مستوى تحقق الأهداف، والإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك".

حسب هذا التعريف يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية والإنتاجية، العنصر الأول معناه درجة بلوغ الأهداف، أي هنالك عنصرين للمقارنة: أهداف مسطرة يراد بلوغها وأهداف منجزة، العنصر الثاني هو الإنتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغها، ويلاحظ في هذا التعريف خلط فيما هو متفق عليه تقريبا، لأن التعريف الذي أعطي للإنتاجية هو تعريف للكفاءة، والإنتاجية في حقيقة الأمر ما هي إلا علاقة بين الإنتاج وعوامل الإنتاج المستخدمة لتحقيقه، ويرى بعض الباحثين أن الإنتاجية تحسب لعنصر وحيد من عناصر الإنتاج وهو عنصر العمل، فالإنتاجية إذن ليست بالعلاقة بين النتائج والوارد المستخدمة في تحقيقها، بل هي معيار ومؤشر يمكن من قياس أداء الوظيفة الإنتاجية.[2]

---

[1] khemakhem Abdellatif**, la dynamique du contrôle de gestion**, Dunod 2ed, PARIS, 1995, P 310.

[2] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، ، سنة 2001-2002، ص 14.

كما تم تعريفه على أنه: "إن الأداء يعبر عن الكيفية التي تستخدم بها المنظمة مواردها وطريقة تفاعلها مع بيئتها، فهو يمثل انعكاس لقدرة المنظمة على أن تبني خيارها وتطبيقه، فهو يمثل النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها".[1]

عرف كذلك على أنه المجس الحقيقي الذي يعطي صورة عن سير أعمال المنظمة وتفيد في الإجابة عن وجوب إعادة النظر في الرسالة إلى آخر حلقة من السياسات والبرامج والموازنات وكل ما يتعلق بالعملية التخطيطية، ويحقق للوحدة الاقتصادية الموقف الإستراتيجي ليس على مستوى البيئة الداخلية وبيئة المهمة، وإنما على صعيد البيئة الخارجية.[2]

من التعاريف السابقة يتبين لنا أن الأداء مفهوم واسع يشمل في معناه على العديد من المفاهيم المتعلقة بالنجاح والفشل والكفاءة والفعالية، المخطط الفعلي والكمي والنوعي وغيرها من العوامل المتعلقة به.

الفرع الثاني: مفهوم الأداء المالي:

توجد عدة تعاريف للأداء المالي حسب كل منظور، ويعود تباين هذه التعاريف إلى اختلاف الباحثين حول تحديد الوظيفة المالي، ومن هذه التعاريف ما نوضحه في الآتي:

– يمثل الأداء المالي المفهوم الشيق لأداء الشركات حيث يرتكز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، وساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي يساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[3]

[1] فلاح حسن الحسين، **الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها –داخلها– عملياتها المعاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 231.

[2] عطرة نادر النور عثمان، **دور الإفصاح المحاسبي البيئي في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الصناعية بالسودان**، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان، ، السودان، 2014، ص98.

[3] الخطيب محمد محمود، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 45.

– يصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها، وتعتبر النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من أبرز مؤشرات الأداء المالي.[1]

– يعبر الأداء المالي عن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من الموارد التي تقوم باستثمارها وتساعد المعلومات المتعلقة بقيم وتغييرات الأرباح في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من الموارد الإضافية التي تمكن من استثمارها في المؤسسة، وذلك يعطي الأداء المالي للمؤسسة مؤشرا عن مدى كفاءة المؤسسة بإدارة وتوجيه واستثمار مواردها المالية بين البدائل المتاحة، وتصب نتيجة الأداء المالي في مدى إمكانية استمرارية المؤسسة.[2]

– هو مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في المستخدمات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة.[3]

مما سبق فإن الأداء المالي يعرف على أنه: "مدى قدرة المؤسسة على استغلال الموارد الملية المتاحة بالكفاءة والفعالية التي تسعى الإدارة المالية إلى تحقيقها، كما يعبر الأداء المالي عن مقدرة المؤسسة في تحقيقها الأرباح من خلال استثمار مصادرها التمويلية المفضلة.

المطلب الثاني:أهداف الأداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام بأنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة للاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، وتنبع أيضا في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح المطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها

[1] العيداني حبيبة، **أثر توافق التخطيط الاستراتيجي وتخطيط الموارد البشرية على أداء المنظمات**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير تخصص إدارة وأعمال التسويق، جامعة المدية' 2009-2010، ص 138.

[2] الجعران خالد جمال ، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 47.

[3] دادان عبد الغني ، محمد الأمين كماسي، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والمكونات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص 304.

التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء.[1]

منه يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها في:

– **التوازن المالي**: هو الحالة التي يظل فيها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، كذلك يحقق معا اليسر المالي والسيولة للمؤسسة، كما يمثل أيضا في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به عبر الفترة المالية، ويستوجب التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بين استخدامات الأموال ومصادرها.[2]

– **نمو الشركة**: يعتبر نمو الشركة عامل رئيسي من عوامل تعظيم قيمتها لهذا قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسة توزيع الأرباح وهيكل سياسات التمويل وتحديد غايات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة للشركة.[3]

– **الربحية والمردودية**: تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات وتقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة الشركة في توليد الأرباح، كما تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها فهي بمثابة هدف كلي لها.[4]

والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية، ورأس المال الذي يعكس المردودية المالية.[5]

---

[1] عبد العظيم عبد الرحمان البشير مصطفى، **مؤشرات الأداء المالي على الأرباح والمبني على النقدية ودورها في التنبؤ بعوائد الأسهم**، أطروحة دكتوراه حول الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة الخرطوم، السودان، ص 82

[2] فرحات السعيد جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص 247.

[3] لعروسي ديلمي حبيبة، صديقي أمينة، **أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2014-2015، ص 22.

[4] هياج عبد الرحمان، **أثر التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص 10.

[5] عشي عادل، **مرجع سابق**، ص 37.

– السيولة وتوازن الهيكل المالي: السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل المتوقعة منها وغير المتوقعة منها، وذلك من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى، ومن خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية، أي من خلال تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون أي خسارة "سيولة الأصل".[1]

السيولة تعني أيضا قدرة الشركة على تحويل أصولها إلى نقدية، حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند استحقاقها، وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في فترة قصيرة.[2]

أما تكلفة الهيكل المالي بمعنى الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة، والأصول المتداولة تغطي موارد قصيرة الأجل وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي.[3]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالمحيط الاقتصادي الخارجي.

الفرع الأول: العوامل الداخلية:

تتلخص العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي فيما يلي[4]:

1- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية عي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز

---

[1] الفحجان فهد محمد سعيد، **تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 210.

[2] المطيري مشعل جهز، **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010-2011، ص 40.

[3] هياج عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص 11.

[4] الخطيب محمد محمود ، **مرجع سابق**، ص 48-51.

الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فعالية.

2- المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

3- التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وتندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمدى الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة

وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لا بد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية

4- الحجم: يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسات، حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية:

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية أي التي تخرج عن نطاق تحكمه كالأوضاع الاقتصادية العامة والسياسات الاقتصادية...الخ، وعموما تتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي في[1]:

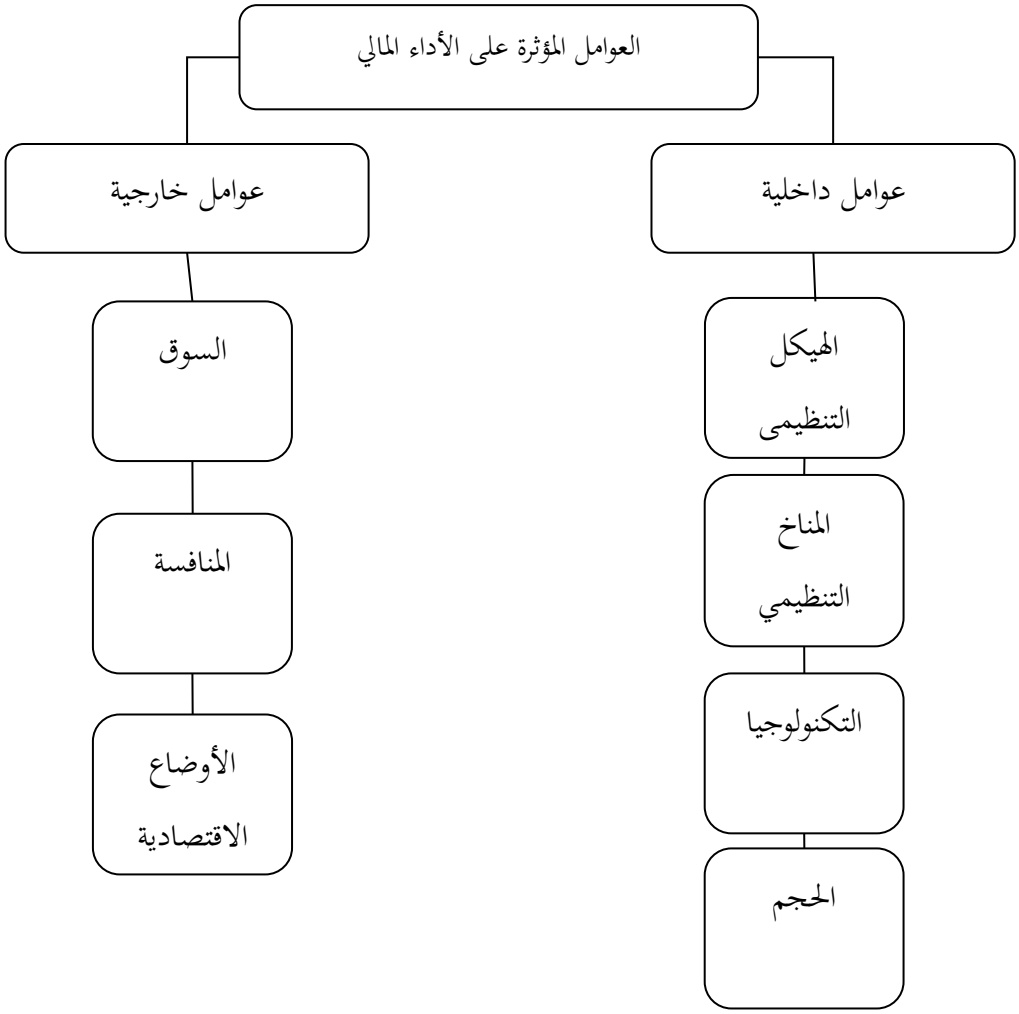
1- السوق: يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك التي تقوم المؤسسة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب، فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي.

2- المنافسة: تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فنراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة، فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.

[1] ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة –مدخل تحليلي–**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008، ص 136.

3- الأوضاع الاقتصادية: إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة إيجابية أو سلبية أو على العكس، فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية، أو في حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي.

الشكل رقم: (2-1): العوامل المؤثرة على الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ناظم حسن عبد السيد، نفس المرجع، نفس الصفحة

يوضح الشكل تفرع العوامل المؤثرة على الأداء المالي، حيث تنقسم لفرعين داخلي وخارجي، العوامل الداخلية تضم كل من الهيكل التنظيمي وعامل المناخ التنظيمي والتكنولوجيا، وكذا الحجم، أما العوامل الخارجية تنقسم للسوق والمنافسة وعامل الأوضاع الاقتصادية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

تعد عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تساعد المؤسسة الاقتصادية في التعرف على كفاءة وفعالية أدائها المالي والكشف عن الانحرافات الموجودة وتصحيحها، مما يساهم بشكل ملحوظ في عملية تحسينه وبالتالي يضمن لها البقاء والنمو.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: "تقديم حكم ذو قيمة حول تسيير الموارد المالية في المؤسسة، أي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة".[1]

كما عرفه ريكر وآخرون على أنه: "تحديد إلى مدى استطاعت الإدارة تحقيق المهام المحددة لها ومعرفة أسباب الانحرافات عن قياس الأداء المحدد واقتراح أساليب معالجة النواحي الخارجية عن نطاق تحكم الإدارة وتقرير واعتماد الحوافز لتحسين الأداء"[2].

ويقصد به: "مدى تحقيق القدرة الإدارية والكسبية للمؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفق النظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي".[3]

وفي الأخير يمكن طرح تعريف شامل لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بأنه: عملية إدارية يتم من خلالها قياس نتائج الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على ضوء المعايير الموضوعة سلفا بغرض تحديد الانحرافات عن تلك المعايير واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وذلك باستخدام مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية.

---

[1] فرحات السعيد جمعة، **مرجع سابق**، ص 39.

[2] نصر محمود مزنان فهد، أثر **السياسات الاقتصادية في آداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 26.

[3] دادان عبد الغني ، **تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص 34.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

حظيت عملية التقييم بأهمية بالغة في مختلف الدراسات والأبحاث، لأنه يلامس الوترين الحساسين في المؤسسة، فهو من جهة يساهم في التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، ومن جهة أخرى يساهم في التحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، ناهيك عن ذلك فهو يتناول مختلف الأنشطة في المؤسسة والتأكد من سيرها، يستمد تقييم الأداء المالي أهميته من الفوائد التي يوفرها للمؤسسة الاقتصادية والمتمثلة في: [1]

– يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية من شأنها أن تساعدها في اتخاذ القراران المناسبة سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو متعلقة بتغيير السياسات.

– المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسة الاقتصادية من خلال تعزيز تحسين القيمة والمساهمة في تدنية التكاليف.

– توصيل أهداف المؤسسة إلى جميع الأنشطة والمستويات.

– يعتبر من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للهيئات القائمة عليها.

– تفيد في التقييم الشامل طويل الأجل بالاعتماد على التقييم قصير المدى الذي ساهم في رسم السياسات والاستراتيجيات.

– تعزيز الاتصالات بين مختلف المستويات والمصالح وتسهيل التنسيق فيما بينها.

[1] قريشي محمد صغير، **عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 111.

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي

لا بد أن تقوم عملية تقييم الأداء المالي وفق منهجية محددة لتضمن فعاليته، وعلى العموم فإنه يوجد اتفاق ملحوظ بين الكثير من الأبحاث حول خطوات التقييم كما يلي[1]:

الفرع الأول: تحديد معايير الأداء

ويقصد بتحديد معايير الأداء تحديد أداء معياري (مقدر) يمثل الهدف المرجو تحقيقه، حيث يمكن من المقارنة بالأداء الفعلي وتحديد الانحرافات الموجودة، هذه الخطوة تعد بمثابة الحجر الأساس في عملية تقييم الأداء المالي، فغيابها يجعل من عملية التقييم لا معنى لها.

الفرع الثاني: قياس الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات

بعد تحديد معايير الأداء المتوقع، تأتي هذه الخطوة والتي تتجلى في الحصول على مختلف المعلومات المالية من الكشوف المالية والتقارير السنوية المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة، ثم قياس الأداء المالي الفعلي من خلالها وفق مؤشرات ومقاييس محددة سلفا، ومن ثم مقارنة الأداء المالي الفعلي بالأداء المعياري وتحديد مختلف الانحرافات والفروقات إن وجدت.

الفرع الثالث: تقييم الأداء وتحليل الانحرافات

يقصد بتقييم الأداء إجراء عملية تحليل دقيق له، وعليه يتم بهذه الخطوة تحليل دقيق لمخرجات القياس والبحث في مسببات الانحرافات هل كان سببها تقصير من طرف العمال، الموردين أو قصور في القياس وقد يكون قصور في تحديد الأداء المعياري الذي يكون غير واقعي...الخ، وتحديد درجة الانحراف.

الفرع الرابع: تصحيح الانحرافات

في الأخير تأتي هذه الخطوة على ضوء ما تم في الخطوات السابقة، هنا يتم وضع التوصيات والاقتراحات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لأهداف

[1] شعوان المختار، موسى صهيب، **أثر تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة على الأداء المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدية، الجزائر، 2018-2019، ص 75.

المؤسسة وخططها من أجل القضاء على هذه الفروقات، وهنا يتجلى الدور الكبير والفعال لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرسومة لها.

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

تنقسم مصادر معلومات تقييم الأداء المالي إلى مصدرين اثنين وهما:

الفرع الأول: المصادر الخارجية:

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

1- المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.[1]

2- المعلومات القطاعية: تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية ولاقتصادية، فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد في تقييم وضعيتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.

فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت...الخ.

لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.[2]

---

[1] السيسي صلاح الدين حسن، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية**، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998، ص 200.

[2] بن ساسي إلياس، القريشي يوسف، **التسيير المالي والإدارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 50.

الفرع الثاني: المصادر الداخلية

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق:

1- الميزانية: تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء.

تعبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم، وأوجه استخدامات هذه الأموال وتسمى بالأصول، وذلك بزمن تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة.[1]

ترتب الأصول المحاسبية تبعا لمدة استعمالها، فنجد على رأس عناصر الأصول الاستثمارات بنوعيها المعنوية والمالية وتليها المخزونات (بضائع، مواد أولية، منتجات تامة...).

وفي أسفل الأصول نجد الحقوق (القابلة للتحقيق كالعملاء، أرض القبض، سندات المساهمة والأموال الجاهزة كالبنك والصندوق).

أما الخصوم فتشكل مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازليا حسب درجة استحقاقها، أي ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا لإعادتها إلى أصحابها إلى غاية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في أدنى الآجال، فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثم الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة.

وتكمن قيمة الميزانية المحاسبية في اعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة، واستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من جهة أخرى، النظر إلى الميزانية على أنها موارد واستخدامها يشكل نظرة أو قراءة اقتصادية يمكن أن تكمل بدراستين قانونية ومالية.[2]

[1] الكوخي مجيد ، **تقويم الأداء**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 48.

[2] دادي عدون ناصر، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر، 1991، ص20.

2-جدول حسابات النتائج: يعد جداول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في خلال معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة، فهو يعد وسيلة جد مهمة المسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى.

– إنتاج السنة المالية[1]: هو عبارة عن مجموع حسابات الإنتاج، يحسب بالعلاقة التالية:

إنتاج السنة المالية = المبيعات من لبضائع المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة + الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال

– استهلاك السنة المالية: يحسب بالعلاقة التالية:

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية

– القيمة المضافة للاستغلال[2]: تعد مفهوما اقتصاديا أكثر منه محاسبيا، يعني القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية ويمكن النظر إليها من زاويتين مختلفتين فهي الفرق بين ما تم إنتاجه والاستهلاك الوسيط من جهة وأنها تمثل مجموعة عوائد عوامل الإنتاج من جهة أخرى، ويتم حسابها محاسبيا بموجب العلاقة التالية:

القيمة المضافة للاستغلال= إنتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية

[1] موقع: www.dr-chetatha.com، تاريخ الزيارة: 27-05-2020، لساعة 23:41.

[2] بن ساسي إلياس، القريشي يوسف، **مرجع سابق**، ص 59.

– **إجمالي فائض الاستغلال**[1]: يعرف على أنه الموارد التي تحصلها المؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي للاستغلال، يحسب بالعلاقة التالية:

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال – أعباء المستخدمين –الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

– **النتيجة العملياتية**[2]: تتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + المنتجات العملياتية الأخرى– الأعباء العملياتية الأخرى+ استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات– المخصصات للاهتلاكات وخسارة القيمة.

– **النتيجة الصافية للأنشطة العادية**[3]: وهي النتيجة الصافية وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعه عن النتائج لعادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية، يتم حسابها وفق العلاقة التالية:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – الضرائب الواجب دفعها من النتائج العادية – الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

– **النتيجة غير العادية:** عبارة عن الفرق بين حساب العناصر غير العادية (المنتجات) وعناصر عادية (الأعباء).

– **النتيجة الصافية للسنة المالية:** النتيجة الصافية للأنشطة العادية ± الأعباء غير العادية + المتوجات غير العادية.

[1] موقع : www.mouwazaf-dz.com، تاريخ الزيارة: 27 – 05–2020، الساعة: 23:52.

[2] بن ساسي إلياس، القريشي يوسف، **مرجع سابق**،ص 60.

[3] **نفس المرجع**. نفس الصفحة.

3- الملاحق: الملحق هو وثيقة شاملة تنشؤها المؤسسة هدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر.

يجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجه إليها الميزانية وجدول النتائج من الفهم الجيد لها، وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات، المعلومات الغير رقمية أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفضيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، المعلومات غير الرقمية تتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.[1]

[1] تالي رزيقة، **تقييم الأدء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهدة الماستر، تخصص إدارة أعمال، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بويرة، 2011-2012، ص 45.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة ومطابقة للأهداف التي رسمتها المؤسسة يجب أن يعتمد في تحليله على أدوات موثوق فيها، وتعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المئوية باختلاف أنواعها من بين الأدوات الأكثر شيوعا واستخداما في تقييم الأداء المالي وذلك لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي تمنح مجالا واسعا للأطراف المعنية باتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المئوية

يقصد بالنسب المئوية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل مفرد، وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى تتمكن من الوصول إلى صور معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.[1]

توجد أنواع عديدة من النسب المئوية تختلف باختلاف المؤسسات بفروعها ونشاطها وأحجامها، وعليه فقد قسمت إلى أربع مجموعات رئيسية هي:

- نسبة الهيكلية.
- نسبة المديونية.
- نسبة المردودية.
- نسبة السيولة.

[1] عتبة بن عتبة عبد الله، **مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم المالية والمحاسبة، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2006، ص14.

الفرع الأول: نسبة الهيكلية:

هي مجموعة النسب التي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازن المالي للمؤسسة على المدى المتوسط والطويل، ويتم من خلالها تقييم سياسة الاستثمار، وكذلك السياسة الممنهجة من طرف المؤسسة

1- نسبة التمويل الدائم: وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الموارد الدائمة، ويدل على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة وتعطى بالعلاقة التالية [1]:

نسبة التمويل الدائم= الموارد الدائمة / الاستخدامات الدائمة

الجدول رقم (2-1): حالات نسبة التمويل الدائم

النسبة أكبر من الواحد	الأموال الدائمة اكبر من الأصول الثابتة أو بمعنى آخر رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر وهذا يدل على حالة التوازن.
النسبة أقل من الواحد	رأس المال العامل الصافي أقل من الصفر، وهذا يدل على حالة عدم التوازن لأن الأموال الدائنة والتي وجودها تحت تصرف المؤسسة لفترة طويلة تتناسب مع الأصول الثابتة غير كافية لتمويل هذه الأخيرة، وبالتالي تكون المؤسسة قد لجأت إلى الديون قصيرة الأجل لتمويلها وهي وضعية ليست سليمة.
النسبة تساوي واحد	رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر وهذا يدل على أن الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وبالتالي لم يبق هامش والذي يمثل رأس المال العامل الصافي يستعمل في تمويل دورة الاستغلال.

المصدر: بلفيل نسرين، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تغيرات سعر الصرف**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية التسيير، جامعة قالمة، 2016، ص 48.

[1] قمري زينة، **مداخلة حول واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة** بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سكيكدة، 2009، ص8.

يظهر الجدول حالات نسبة التمويل بحيث يمكن أن تتخذ ثلاث حالات كما هو موضح أعلاه، إذا كانت النسبة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني وجود حالة توازن، اما إن كان أقل من الواحد فهذا معناه عدم وجود توازن، أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يدل على عدم وجود هامش.

2-نسبة التمويل الذاتي: تعبر هذه النسبة على مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، حيث كلما كانت هذه النسبة كبيرة تقل درجة ارتباط المؤسسة بالغير ويعبر عنها بالعلاقة التالية [1]:

نسبة التمويل الذاتي= أموال خاصة / استخدامات مستقرة

الجدول رقم (2-2): حالات نسبة التمويل الذاتي

النسبة أكبر من الواحد	المؤسسة تحول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهنالك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما ليس مفيدا للمؤسسة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد.
النسبة تساوي الواحد	رأس المال العامل الخاص مساوي للصفر ويبقى ذلك أن الأصول لثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة ويكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الواحد.

المصدر: بلفيل نسرين، **مرجع سابق**، ص 51.

يوضح الجدول حالات نسبة التمويل وهي حالتين اثنين، إما أكبر من الواحد وهذا معناه أن المؤسسة تحول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة، الحالة الثانية: النسبة تساوي لواحد مما يعني أن لأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة.

[1] موقع WWW.A7MER.BLOGSPOT.COM، تاريخ الزيارة 01 ماي 2020، الساعة 20:35.

الفرع الثاني: نسبة المديونية:

هذه النسبة تعكس مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والتزاماتها طويلة وقصيرة الأجل، وذلك بمقارنة الأموال المعروضة من المالكين بالأموال المقدمة من الدائنين، لأن تمويل أصول المؤسسة مزيج من الديون كالسندات والقروض الأخرى الطويلة والقصيرة الأجل وحقوق الملكية، وكلما زادت أموال المالكين عن تلك الأموال المقدمة من الدائنين يعتبر وضع المؤسسة مرضيا والعكس صحيح.[1]

1-نسبة الاستقلالية المالية: لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا يتم مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم[2]:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الموارد

يجب أن لا تنخفض هذه النسبة عن 0.5 يجب أن لا تمثل الأموال الخاصة أقل من 50 % من مجموع الخصوم، وإلا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشكلة بأكثر من 50 % الديون.

2-نسبة قابلية التسديد: تقيس مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول وتعطلا بالعلاقة التالية[3]:

نسبة قابلية التسديد= مجموع الديون/ مجموع الموارد

[1] مطر محمد، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 75.

[2] بن غدة مليكة، **دور التحليل المالي واستخداماته في الرقابة في تقييم الأداء**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2014-2015، ص 71

[3] علاق فاطمة، **دور التحليل المالي في تخصيص البيئة المالية للمؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014-2015، ص42.

الجدول رقم (2-3): حالات نسبة قابلية التسديد

النسبة أكبر من 0.5	أكثر من 50% أصول المؤسسة ممولة بديونها.
النسبة أقل من 0.5	المؤسسة لها ضمانات لديون الغير وبالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى في حال طلبها.

المصدر: بلفيل نسرين، **مرجع سابق**، ص 51.

يوضح الجدول الحالات التي تتخذها نسبة قابلية التسديد وهما حلاتان اثنان إما أن تكون النسبة أكبر من 0.5 مما يعني أن أكثر من نصف صول المؤسسة ممولة بديونها، إما أن تكون النسبة أقل من 0.5 مما يعني أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير.

الفرع الثالث: نسبة السيولة:

هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة.[1]

1-نسبة السيولة العامة: وتسمى بنسبة التداول، تقيس مدى كفاية الأصول الجارية المتوقع تحويلها في المستقبل القريب على تغطية مطالبات الدائنين قصيرة الأجل (الخصوم الجارية)، إذا كانت أكبر من واحد صحيح فمعنى ذلك أن الأصول لجارية تزيد من الخصوم الجارية، أي أن هنالك هامش أمان يغطي تلك الالتزامات المالية قصيرة الأجل، أما إذا كانت نسبة التداول أعلى دل ذلك على قوة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على مواجهة التزاماتها المالية اتجاه الغير بالمواعيد المحددة، وتحسب بالعلاقة التالية[2]:

نسبة السيولة العامة= الاستخدامات الجارية / الموارد الجارية

[1] نويلي نجلاء، استخدام **أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014،-2015، ص 109.

[2] عباس علي وآخرون، **وظائف منظمات الأعمال (مبادئ الإدارة)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص69.

تتمثل الاستخدامات الجارية في المخزونات والقيم القابلة للتحقيق والخزينة، أما الموارد الجارية فتتمثل في الديون القصيرة الأجل.

2-نسبة السيولة السريعة (المختصرة): وهي النسبة التي تضم أكثر الأصول المتداولة سيولة كونها تعتمد على العناصر السائلة جدا كالنقد شبه النقد، وتكون عناصرها (النقد في الصندوق والمصروف والأوراق المالية القابلة للتسويق كالسندات الحكومية) إن هذا المؤشر يستبعد العناصر الأقل سيولة أو التي يتطلب تحويلها إلى نقد سريع تحمل بعض الأعباء المالية كالذمم المدينة والمخزون السلعي والمصاريف المدفوعة مقدما، وبالتالي سوف يقتصر بسط هذه النسبة على الأصول المتداولة التي لا تتعرض لأي تخفيض في قيمتها عند التصرف بها ، وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

نسبة السيولة السريعة = الاستخدامات الجارية – المخزون السلعي / الموارد الجارية

3-نسبة السيولة الفورية (الحالية): تعتبر هذه النسبة أكثر النسب صرامة لتقييم المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع المدة اللازمة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق، تحسب بالعلاقة التالية[2]:

نسبة السيولة الحالية = استخدامات الخزينة / الموارد الجارية

إذا ارتفعت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني الاحتمالات التالية:

- تراجع نشاط المؤسسة.

[1] ناجي الخيالي وليد، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص35.

[2] كانش عبد الصمد، **تحليل وتقييم االأداء المالي لشركات التأمين**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تسيير، كلية علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013-2014، ص09.

- نقص تجديد الاستثمارات.

- فائض في النقديات غير مستغل وعرضة للتدهور في القيمة.

الفرع الرابع: نسبة المردودية[1]:

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، والمردودية قيد أساسي لكل مؤسسة ترغب في البقاء والنمو في ظل واقع تنافسي مستمر.

1-المردودية الاقتصادية: وتعتبر هذه النسبة عن حسن تسيير وكفاءة المؤسسة في استخدام الأمثل لمواردها لتحقيق الأرباح، وكلما ارتفعت كلما دلت أن مردودية المؤسسة جيدة، وتحسب عن طريق العلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الاستخدامات

2-المردودية المالية: وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

3-المردودية التجارية: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة، حيث أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يعطي X دينار من المبيعات وكلما كانت الأصول غير مستغلة يجب أن تتخلص منها المؤسسة لأنها تشكل عبئا عليها، وتعطى بالعلاقة التالية:

[1] بلفيل نسرين، **مرجع سابق**، ص 52.

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / الاستخدامات الجارية

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية

يتم تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية وذلك عن طريق استعمال واعتماد مؤشرات مالية للكشف عن توازن المؤسسة ومدى نجاح السياسة المالية المطبقة في المؤسسة والمتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة، وفيما يلي شرح لأهم هذه المؤشرات.

الفرع الأول: رأس المال العامل (FR)[1]:

هو ذلك الجزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة.

وتقتضي هذه القاعدة بضرورة تمويل الاستثمارات الأكثر من سنة بموارد مستقرة لأكثر من سنة، وتمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد أقل من سنة، إلا أن تحقيق هذه القاعدة مرتبط بمجموعة من المخاطر هي:

- مخاطر تباطؤ عنصر الأصول الأقل من سنة.
- مخاطر تباطؤ عناصر الخصوم لأقل من سنة.

يحسب رأس المال العامل بطريقتين:

- من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الموارد الدائمة – الاستخدامات الدائمة

[1] علاق فاطمة، **مرجع سابق**، ص 28-29.

– من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الاستخدامات الجارية – الموارد الجارية

قاعدة التوازن المالي:

- من منظور أعلى الميزانية:

الجدول رقم (2–4): قاعدة التوازن المالي من منظور أعلى الميزانية

رأس المال العامل موجب	الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.
رأس المال العامل سالب	الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.
رأس المال العامل معدوم	الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

المصدر: بلفيل نسرين، **مرجع سابق**، ص54.

يوضح الجدول قاعدة التوازن المالي من منظور أعلى الميزانية حيث يتخذ رأس المال العامل ثلاث حالات، الحالة الأولى أن يكون fr موجبا ما يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، الحالة الثانية أن يكون fr سالب مما يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، الحالة الثالثة عندما يكون رأس المال العامل معدوم مما يشير إلى أن الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة.

- من منظور أدنى الميزانية:

الجدول رقم (2–5): قاعدة التوازن المالي من منظور أدنى الميزانية

رأس المال العامل موجب	الأصول المتداولة أكبر من القروض القصيرة الأجل، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان.
رأس المال العامل سالب	الأصول المتداولة أقل من القروض القصيرة الأجل، وفي هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.
رأس المال العامل معدوم	الأصول المتداولة تساوي القروض القصيرة الأجل وهي نادرة الحدوث.

المصدر: بلفيل نسرين، مرجع سابق، ص 54.

يوضح الجدول قاعدة التوازن المالي من منظور أدنى الميزانية والحالات الثلث التي يتخذه رأس المال العامل، الحالة الموجبة والتي تعني أن الاصول المتداولة أكبر من القروض القصيرة الأجل، الحالة الثانية أن يكون رأس المال العامل سالب أي أن الأصول المتداولة أقل من القروض القصيرة الأجل، الحالة الثالثة أن يكون رأس المال العامل معدوم مما يعني أن الصول المتداولة تساوي القروض القصيرة الأجل.

الفرع الثاني: أنواع رأس المال العامل: تتمثل في[1]:

1–رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار المتبقي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة ويحسب بإحدى العلاقتين التاليتين:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – استخدامات مستقرة.

رأس المال العامل الخاص = استخدامات الجارية – مجموع الديون

[1] قريرة مروة، **دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص24.

2-رأس المال العامل الصافي (الدائم): يمكن تعريفه على انه الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل وغالبا ما يكون رقما موجبا ويعتبر مقياسا مقبولا للسيولة ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي = استخدامات جارية – الموارد الجارية

3-رأس المال العامل الإجمالي: يقصد به مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها والنشاط الاستغلالي للمؤسسة وهو مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وهي تشمل مجموع الأصول المتداولة من مخزونات (قيم الاستغلال)، وحقوق القيم القابلة للتحقيق (قيم جاهزة) ومنه يحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الاستخدامات الجارية

4-رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ننظر إلى الديون

بالمفهوم السلبي لها بل كمواد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

الفرع الثالث: احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومديونوها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هنالك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وتتغير احتياجات رأس المال العامل من سنة إلى أخرى تماشيا مع تغير نشاط المؤسسة وتحسب بالعلاقة

التالية[1]:

إ ر م ع = (استخدامات جارية – استخدامات الخزينة) – (الموارد الجارية – موارد الخزينة)

الفرع الرابع: الخزينة الصافية[2]:

هي عبارة عن مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي ما يمكن للمؤسسة أن تتصرف فيه من قيم جاهزة وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة = ر م ع – إ ر م ع

ويمكن أن تتخذ الخزينة ثلاث حالات كالتالي:

الجدول رقم (2–6): حالات الخزينة

خزينة سالبة	الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة غير متوازنة ماليا وعليها أن تلجأ إلى الاقتراض أو الرفع من رأس المال العامل لأن هذه الوضعية قد تؤدي بها للإفلاس.
خزينة موجبة	رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا.
خزينة معدومة	عندما يتساوى رأس المال العامل مع الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على توازن مالي أمثل بمعنى أن المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ولا توجد لديها سيولة مجمدة.

المصدر: بلفيل نسرين، **مرجع سابق**، ص 55.

[1] صخري جمال، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص 17.

[2] علاق فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

يوضح الجدول حالات الخزينة الثلاث والتي يمكن أن تكو سالبة مما يعني الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، الحالة الثانية أن تكون الخزينة موجبة مما يعني عكس الأولى أي رأس المال العامل أكبر من الاحتياجات، أما الحالة الثالثة عندما يكون هنالك تساوي بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العمال الخزنة تكون معدومة.

المطلب الثالث: علاقة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بالأداء المالي

الفرع الأول: أثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بالأداء المالي[1]:

إن أنظمة المعلومات المحاسبية إحدى أهم ركائز المؤسسات حيث تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات على جمع وتخزين البيانات ثم معالجة هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات ملائمة لإنجاز القرارات التخطيطية والتنفيذية.

المؤسسات تحتاج إلى دفع تكاليف مالية وجهود استثمارية كبيرة لتأسيس نظم معلومات الكترونية، فهي تحتاج إلى الأجهزة والبرمجيات والأفراد المدربين، تسعى جميع المنظمات إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية بشكل فعال وكفؤ من أجل الوصول إلى الهدف الرئيسي لأي مؤسسة وهو الربحية والنمو وبالتالي تعظم قيمتها السوقية وزيادة ثروة الملاك. يؤثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي بشكل ايجابي وآخر سلبي كما يلي:

1- الأثر الإيجابي:

- تؤثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على عائد العمليات الاستثمارية ويعود ذلك بالزيادة على الاستثمارات.

- سرعة ودقة التحليل المالي نسبة لوجود برامج الكترونية للتحليل المالي.

- تسهيل المعاملات بين الفروع والرئاسة وبين الفروع والفروع.

- استبعاد المستندات الروتينية والتعامل مع الأجهزة.

[1] شرف عبد الدين أميرة، حمد البلاع رغداء، سليمان أحمد خديجة، محمد أحمد سمر، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على الأداء المالي بالمؤسسات التجارية**، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان، 2017، ص 46.

- عدم فقدان المعلومات وذلك بوجود نسخ احتياطية على قرص تخزين خارجي.

- سرعة تحصيل الشيكات.

- استخراج المراجع بسرعة كبيرة وإعداد القوائم المالية خلال فترة زمنية وجيزة.

- تساعد على متابعة الحسابات وتحليل السندات والأوراق المالية والموازنة وتخطيط الأرباح.

2- الأثر السلبي:

- تهكير النظام من قبل قراصنة الانترنت واختراقها النظام يؤدي إلى فقدان ثقة المتعاملين مع المؤسسة.

- التوقف الطارئ للشبكات وخروج بعض الفروع من الخدمة مما يؤدي إلى تعطيل العمل.

- إمكانية حدوث الأخطاء من قبل المستخدم مما يؤدي إلى حدوث مشاكل في النظام.

- توقف النظام لبعض الوقت يؤدي إلى فقدان بعض الإيرادات وذلك يؤثر على الربحية.

الفرع الثاني: دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي

تقوم المؤسسات بتقييم أدائها المالي بالاعتماد وبشكل أساسي على القوائم المالية وذلك باستخراج مجموعة من المؤشرات المالية (تم ذكرها) التي تساعد على التعرف على المركز المالي للمؤسسة واستخراج نقاط القوة والضعف الخاصة بالمؤسسة وتحليلها ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة والتي تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة، والقوائم المالية تعتبر مصدر هام للمعلومات المحاسبية لكافة الأطراف المستخدمة سواء الداخليين أو الخارجيين، إلا أن هذه القوائم المالية تتميز بمجموعة من المحددات التي تأثر على فائدتها لذل وجب على هؤلاء المستخدمين أخذها بعين الاعتبار عند استخدامها، ومن أهم هذه المحددات نذكر[1]:

[1] تغليسة عبد العزيز، **دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الخرطوم، السودان، 2015-2016، ص 53.

- **افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد:** تعد القوائم المالية وفقا لمبدأ افتراض ثبات النقد إلا أنه في الحقيقة نجدها متغيرة بمرور الوقت بسبب تغير الأسعار وقد أجري العديد ن الدراسات والأبحاث لمحاولة قياس أثر التغيرات في مستوى الأسعار على القوائم.

- **التسجيل التاريخي:** تعد القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لتسجيل أحداث العمليات التي تحدث خلال الفترة المالية.

- **قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية:** إن الإدارة قادرة على التأثير في محتوى القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة الفترات المالية ويمكن ذلك من خلال صفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل الفترة التي يتم إعداد القوائم عليها والذي يؤثر على بعض البنود والعناصر الواردة في التقارير المالية لذا وجب أخذها بعين الاعتبار.

- **الحكم والتقدير الشخصي:** للتوسل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مؤسسة من ربح أو خسارة فإن الأمر يتطلب الانتظار، مع افتراضية تقسيم عبر فترات مالية معينة وعادة تكون سنة، وعل الرغم من الدقة الظاهرة في القوائم المالية إلا أنها بطبيعة الحال مؤقتة وغير دائمة وتتطلب المزيد من التحكم والتقدير الشخصي.

- **البنود التي يصعب التسجيل المحاسبي لها:** لا يمكن للنظام المحاسبي تسجيل جميع مظاهر نشاط المؤسسة والتي يمكن أن تمثل أحد أهم العوامل لنجاح المؤسسة ولكن القوائم المالية تنحصر في التسجيل المحاسبي للعناصر الكمية وفق متطلبات المحاسبة ولهذا ينظر إلى القوائم المالية باعتبارها تمثل جزء وليس كل المعلومات والعوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة.

- **مرونة اختيار الطرق والأساليب المحاسبية:** أثناء المعالجة المحاسبية للمشاكل المحاسبية يواجه المحاسب العديد من الطرق والأساليب والبدائل التي تلغي القبول العام سواء من الناحية العلمية أو العملية والذي يختار بينهما ما يناسب الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن الأداء المالي هو أداة للتعرف على المركز المالي للمؤسسة، ويكتسي أهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية ولا يمكن التخلي عنه، إذ أن جل القرارات تتخذ استنادا على نتائج التقييم والذي بدوره لا يكون إلا بالاعتماد على مؤشرات مالية تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط القوة والضعف، وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها وتساهم في إتاحة الموارد المالية للمؤسسة، كما يجدر الإشارة إلى تأثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي في ظل التكنولوجيا التي نعيشها في عصرنا هذا إذ أنه من الصعب جدا التخلي عن النظام المحوسب في عملية تقييم الأداء المالي.

الفصل الثالث

تمهيد:

بناءا على ما جاء في الدراسة النظرية من خلال التطرق إلى نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني والأداء المالي ، ارتأيت تقديم دراسة ميدانية الذي سوف نتناول فيها أفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك هيكلة الاستبانة ومعالجة نتائجها وصدقها وثباتها،كما يتضمن هذا الفصل المعالجات الإحصائية في تحليل الدراسة.

وذلك من خلال مبحثين كما يلي :

المبحث الأول: إعداد الاستبانة وتفريغ بياناتها

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول :إعداد الاستبانة وتفريغ بياناتها

نستعرض من خلال هذا المبحث عناصر دراسة التي اختارت بناءا على ملاءمتها مع الموضوع بالإضافة إلى مكونات الاستبانة ومجتمع الدراسة بالإضافة إلى جزء محل الدراسة المتمثل في العينة.

المطلب الأول:مجتمع وعينة الدراسة

الفرع الأول:مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في عدد من موظفي مختلف المؤسسات العمومية المتواجدة بإقليم ولاية المدية (مؤسسة سونلغاز- مؤسسة نفطال- مجمع صيدال) من محاسبين ومسيرين ماليين وكذا رؤساء أقسام.

الفرع الثاني:عينة الدراسة

قامت الطالبة باختيار عينة عشوائية بحيث تم توزيع 50 استبانة عشوائيا على مختلف أفراد مجتمع الدراسة.

الجدول رقم (3-1): الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبانة .

البيان	التكرار	النسبة المئوية %
الاستمارات الموزعة	50	100
الاستمارات المسترجعة	46	92
الاستمارات غير المسترجعة	4	8
الاستمارات الملغاة	6	12
الاستمارات الصالحة للدراسة	**40**	**80**

المصدر: من إعداد الطالبة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-1) أن عدد الاستمارات الموزعة بلغ عددها 50 استمارة والتي استخلص منها 40 استمارة صالحة للدراسة، كما تم إلغاء 6 استمارات بسبب عدم اكتمال الإجابات بها.

المطلب الثاني:إعداد وهيكلة الاستبانة

الفرع الأول :إعداد الاستبانة

هناك جملة من النقاط التي حاولت مراعاتها عند إعدادي لاستمارة الاستبانة أهمها:

- الاعتماد في إعداد عبارات البيان على الأسلوب البسيط واللغة المفهومة .
- توافق وتدرج في الاستبانة مع الإطار النظري للفصل الأول والثاني.

الفرع الثاني:هيكل الاستبانة

لقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين :

1: **الجزء الأول**: شمل هذا الجزء المعلومات الشخصية لعينة الدراسة (الوظيفة، المستوى العلمي، التخصص العلمي، الخبرة المهنية).

2: **الجزء الثاني**: تم تقسيم هذا الجزء تماشيا مع طبيعة الموضوع إلى 3 محاور:

المحور الأول: متعلق بواقع استخدام نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني وقد تضمن(8) عبارات.

المحور الثاني: تناول واقع الأداء المالي في المؤسسة والذي تكون بدوره (7) عبارات.

المحور الثالث: تناول تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي وقد تضمن (9).

بغية معرفة الاتجاه العام لآراء أفراد العينة حول محوري الدراسة، فلقد تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي لتقيم كل عبارة من عبارات محاور الدراسة.

الجدول رقم (3–2) :مقياس ليكارت الخماسي.

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1.79-1)	(2.59-1.8)	(3.39-2.60)	(4.19-3.4)	(5-4.20)

المطلب الثالث: أدوات التحليل الإحصائي

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها قامت الطالبة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار كولمجروف-سمرنوف Kolmogorov-smirnov test (K-S) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه؛
- معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لتأكد من درجة ثبات عبارت كل متغير من متغيرات الدراسة؛
- معامل الإرتباط سبيرمان Spearman Corrélation لحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي، والعلاقة بين المتغيرات؛
- التكرارات والنسب المئوية لوصف بيانات العيّنة من حيث خصائصها؛
- المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات والعبارات التي تقيسها؛
- الإنحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات الموظفين عن المتوسط الحسابي؛
- الإنحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر جودة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؛
- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هنالك دلالة إحصائية في إجابات الموظفين حول المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع تبعاً للمتغيرات الديمغرافية.

المطلب الرابع: اختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة

قبل إجراء التحليل الإحصائي فإنه لابد من التحقيق من بعض المسائل المتعلقة بجمع البيانات. ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات، الثبات، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفما يلي توضيح لهذه المسائل.

الفرع الأول: التحقق من التوزيع الطبيعي

للتأكد من ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، قامت الطالبة باستخدام اختبار كولمجروف-سميرنوف (Kolmogorov-smirnov test (K-S) وهو اختبار ضروري في حالة استخدام الاختبارات المعلمية مثل تحليل الانحدار وتحليل التباين حيث تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، وحتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الاختبار فلابد أن تكون مستوى الدلالة للمتغيرات الدراسة أكبر من (0.05). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (3-3): اختبار كلمجروف-سميرنوف (*K-S*) للتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغير	قيمة الاختبار *K-S*	درجة الحرية *df*	مستوى الدلالة *P*
نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني	0.089	40	0.200
الأداء المالي	0.129	40	0.181

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (3-3) أن قيمة اختبار كلمجروف-سميرنوف للمتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني) والمتغير التابع (الأداء المالي) كانت غير دالة إحصائيا (P>0.05) مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يعطي مؤشرا لإمكانية استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لهذه الدراسة.

الفرع الثاني: اختبارات الصدق

يمثل الصدق في البحث العلمي درجة دقة البحث على قياس الغرض المصمم من أجله، أي مدى تزويد أداة البحث بمعلومات تتعلق بمشكلة البحث من مجتمع الدراسة نفسه، وقد يفهم البعض الصدق كمقابل لعدم الصدق ولكن هذا مفهوم خاطئ؛ فالصدق يرتبط بهدف بعينه. وفي هذه الدراسة

اعتمدت الطالبة على ثلاث أنواع من اختبارات الصدق هي: الصدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي والصدق التمييزي. وفيما يلي تفصيل لذلك:

1- الصدق الظاهري:

يشير الصدق الظاهري إلى أيّ مستوى يقيس مقياس أداة جمع المعلومات ما تم تصميم الدراسة من أجله بطريقة ظاهرية. ومن أجل التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قامت الطالبة بالاستعانة بمجموعة من الأساتذة المنتمين إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير بجامعة المدية (انظر الجدول أدناه) بقصد الإفادة من خبرتهم العلمية والعملية، والاستفادة من آرائهم في ما يتعلق بأداة الدراسة، والتحقق من مدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى سلامة ودقة الصياغة اللغوية، ومدى شمول الاستبيان لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها، وفى ضوء أراء الأساتذة المحكمين تم إعادة صياغة بعض العبارات وإضافة عبارات أخرى لتحسين أداة الدراسة.

الجدول رقم (3-4): أسماء محكمي الاستبيان

عدد المحكمين	أسماء المحكمين
1	د/كمال مولوج
2	د/ نسيمة شراطي
3	د/ نبيل حمادي

2- صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان :مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء أخر. وعليه قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-5):

الجدول رقم: (3-5): معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
Q1	يتم استخدام نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في أغلب العمليات المحاسبية للمؤسسة.	0.634***	<0.001
Q2	أدى استخدام نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني إلى خفض تكاليف إنتاج المدخلات والمخرجات المحاسبية	0.791***	<0.001
Q3	نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يقدم معلومات بالمواصفات المتفق عليها (الدقة-الموضوعية ...الخ)	0.705***	<0.001
Q4	إجراءات إدخال البيانات المطبقة بأنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية قادرة على توفير درجة حماية كافية تجاه الجرائم الالكترونية	0.402**	0.006
Q5	يسعى نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني إلى تخصيص الموارد المهمة (الأموال-المعدات-الأفراد وغيرها) لتؤدي خدمة أفضل.	0.560***	<0.001
Q6	يساعد البرنامج المحاسبي المستخدم في إمكانية عرض البيانات حسب حاجة المستفيد من مخططات ورسوم بيانية	0.483**	0.002
Q7	يوفر نظام المعلمات المحاسبي الالكتروني التقارير اللازمة في الوقت	0.659***	<0.001

	المناسب		
Q8	تسعى الإدارة بشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات ووسائل الاتصال المستخدمة في النظام	0.637^{***}	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: ***:P<0.001 **:P<0.01			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (3-5) أن جميع المعاملات الارتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.402,\ P = 0.006$) للعبارة (Q4) إلى ($SP = 0.791,\ P < 0.001$) للعبارة (Q2) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير الأداء المالي**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-6):

الجدول رقم: (3-6): معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير الأداء المالي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط ***SP***	مستوى الدلالة ***P***
S1	يتم التعرف على الوضع المالي للمؤسسة من خلال أدائها المالي	0.841^{***}	<0.001
S2	يتم تقييم الأداء المالي بدقة وموضوعية	0.739^{***}	<0.001
S3	يساعد نظام تقييم الأداء المالي السليم أعضاء المؤسسة على	0.750^{***}	<0.001

	العمل بجدية في المستقبل من خلال تحديد نقاط القوة والضعف		
S4	للمؤسسة القدرة على الاستغلال الأمثل لمواردها مما يحقق لها أرباح عالية	0.786^{***}	<0.001
S5	لا يوجد فرق كبير بين الانجاز الفعلي وبين ما يجب أن ينجز	0.752^{***}	<0.001
S6	تتوفر المعلومات والبيانات اللازمة لمستخدميها بشكل دوري وفي الوقت المحدد	0.669^{***}	<0.001
S7	حظي العمال المختصين بتقييم الأداء المالي على تدريب خاص لاستخدام المقاييس والمؤشرات اللازمة للقيام بعمله	0.682^{***}	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: $P<0.001$:***			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (3-6) أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.669,\ P<0.001$) للعبارة (S6) إلى ($SP = 0.841,\ P<0.001$) للعبارة (S1) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (الأداء المالي)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-7):

الجدول رقم: (3–7): معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
QS1	يؤثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بشكل مباشر على الأداء المالي	0.755**	<0.001
QS2	يساعد نظام المعلومات المحاسبي على معرفة واكتشاف التلاعبات المالية التي من شأنها التأثير على الوضعية المالية للمؤسسة	0.831**	<0.001
QS3	معالجة الكم الهائل من المعلومات المحاسبية وضمان وصولها بشكل ملائم للإدارة تساعد في تطوير واستغلال الموارد بشكل سليم	0.524**	<0.001
QS4	تحديد فعالية الأداء المالي للمؤسسة مرتبط بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	0.691**	<0.001
QS5	جودة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني له علاقة طردية مع جودة الأداء المالي للمؤسسة	0.748**	<0.001
QS6	في حال توقف نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني لأي سبب كان فمن الصعب تحديد الأداء المالي للمؤسسة	0.819**	<0.001
QS7	القوائم المالية للمؤسسة تعبر وبشكل دقيق عن الوضعية المالية للمؤسسة	0.576**	<0.001

QS8	يتم الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في اتخاذ القرارات المناسبة	0.717***	<0.001
QS9	لا يوجد تشكيك من قبل المستخدمين في جودة المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي الالكتروني	0.708***	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: ***:P<0.001			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (3-7) أن جميع المعاملات الارتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.524,\ P<0.001$) للعبارة (QS3) إلى ($SP = 0.819,\ P<0.001$) للعبارة (QS6) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

3- الصدق البنائي:

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل متغير من متغيرات أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة.

ومن هذا المنطلق قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل متغير مع الدرجة الكلية الاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم: (3–8): معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.

المتغير	نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني	الأداء المالي	الدرجة الكلية للإستبيان
نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني	1	-	-
الأداء المالي	0.692^{***}	1	-
الدرجة الكلية للإستبيان	0.747^{***}	0.795^{***}	1
مستوى الدلالة الإحصائية	***: $P<0.001$		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول رقم (3–8) الذي يبين معاملات ارتباط المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني) مع المتغير التابع (الأداء المالي)، ثم مع الدرجة الكلية للمقياس (جميع عبارات الإستبيان)، أن جميع معاملات الإرتباط الظاهرة في الجدول محصورة بين القيمتين (SP=0.692 ;SP=0.795) وهي دالة احصائيا ($P<0.001$)، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة.

الفرع الثالث: ثبات الإستبيان

يعبر الثبات عن مدى خلو أدوات جمع البيانات من الأخطاء التي تشوب القياس أي مدى قياس الاختبار للسمة التي يريد الباحث/الطالب قياسها، فدرجات الاختبار تكون ثابتة عندما يقيس الاختبار سمة معينة قياساً متسقاً في الظروف المتباينة التي قد تؤدى إلى أخطاء القياس، وبالتالي فالثبات يفيد الدقة في القياس كما يهتم أيضا بتأثير الأخطاء العشوائية للقياس على استقرار الدرجات. وقد تم التحقق من ثبات في هذه الدراسة من خلال الإعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-9): معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان

المتغير	معامل ألفا كرونباخ α
نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني	0.716
الأداء المالي	0.776
الدرجة الكلية للاستبيان	0.823

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول الرقم (3-9) أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ تراوحت بين (α= 0.716 ;α= 0.776) لمتغيرات الدراسة، كما بلغت (α= 0.823) للدرجة الكلية للإستبيان، وهي بذلك تكون قد تخطت عتبة (0.7)، وهذا يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا المبحث عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss)، حيث نقوم أولا بوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، وبعد هذا يتم إجراء تحليل وصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة، وبعد ذلك نقوم باختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

اشتملت الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة كما جاء في الإستبيان المرفق في الملاحق على المتغيرات الديمغرافية (الجنس، المستوى الدراسي، الوظيفة، الخبرة)، حيث سيتم اعتماد التكرارات، النسب المئوية والرسومات البيانية في التعبير عن خصائص أفراد العينة وتحليلها.

أولا: متغير الجنس

يمثل الجدول التالي تلخيصا للنتائج المتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

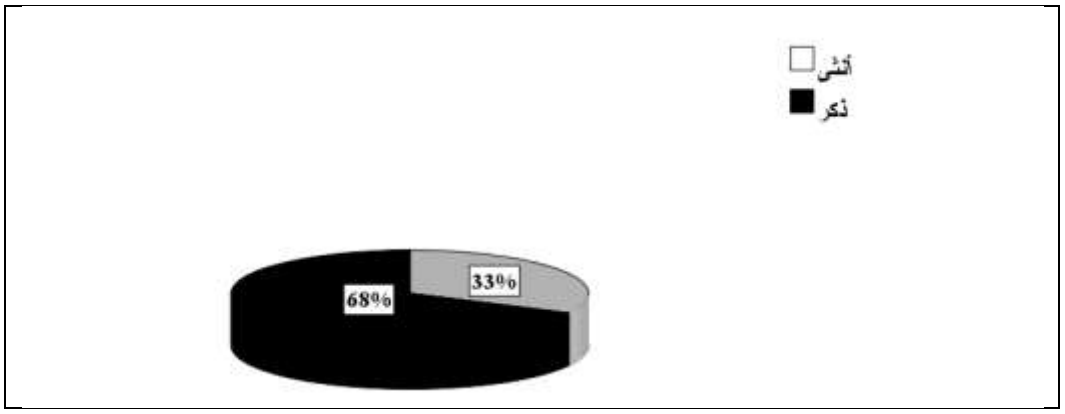
الجدول رقم (3-10): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس

المتغير	الفئات	التكرار *F*	النسبة المئوية *%*
الجنس	ذكر	27	68
	أنثى	13	33
	المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (3-10): أن نسبة تمثيل الموظفين الذكور بلغت (68%) من إجمالي عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الموظفين الإناث (33%)، وهذا يدل على أن غالبية الموظفين الذين استجابوا للاستبيان كانوا غالبيتهم ذكور، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3–1): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

ثانيا: متغير المستوى الدراسي

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى الدراسي:

الجدول رقم (3–11): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى الدراسي

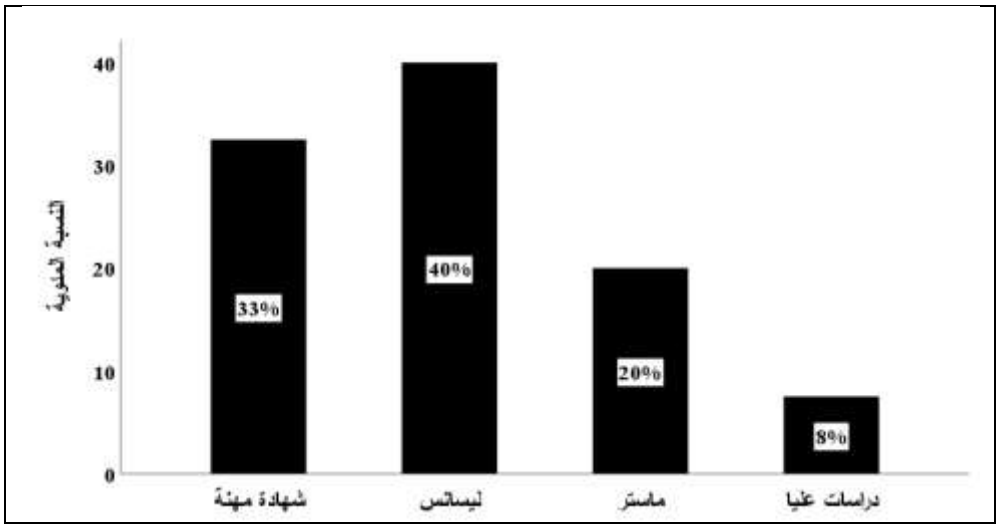
المتغير	الفئات	التكرارات *F*	النسبة المئوية *%*
المستوى الدراسي	شهادة مهنية	13	33
	ليسانس	16	40
	ماستر	08	20
	دراسات عليا	03	08
	المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين لديهم شهادة ليسانس يمثلون المستوى الدراسي الغالب في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (16) موظف وبنسبة مئوية بلغت (40%)، يليهم الموظفين الذي لديهم شهادة مهنية بمجموع (13) موظفين وبنسبة بلغت (33%)، ثم الموظفين الذي لديهم

شهادة ماستر بمجموع (08) موظفين وبنسبة بلغت (20%)، في حين لم يتعدى عدد الموظفين الحاملين لشهادات الدراسات العليا سوى (03) موظفين وبنسبة مقدارها (08%). وعليه نستنتج أن غالبية الموظفين في عينة الدراسة يحملون شهادات شهادة ليسانس وشهادة المهنية نظرا لكونها أكثر الشهادات طلبا للالتحاق بالوظائف، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3–2): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الدراسي



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

ثالثا: متغير الخبرة

يوضح الجدول التالي، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة:

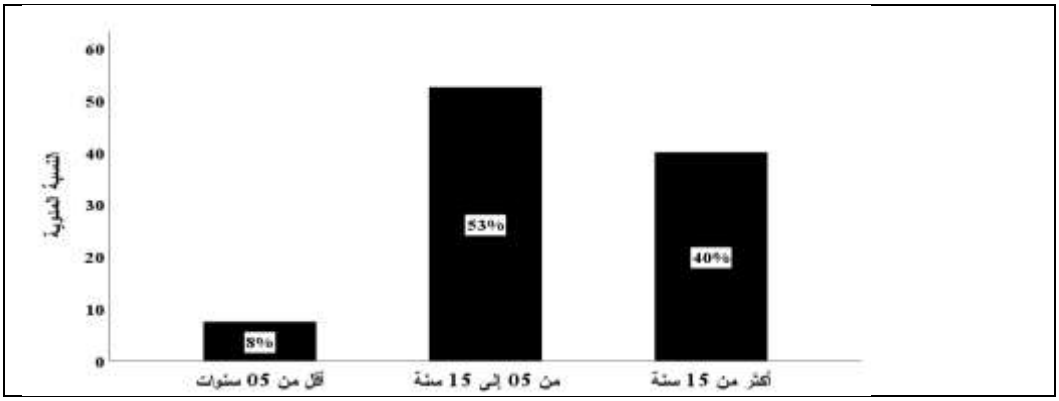
الجدول رقم (3–12): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة

المتغير	الفئات	التكرار *F*	النسبة المئوية *%*
الخبرة	أقل من 5 سنوات	03	08
	من 5إلى 15سنة	21	53
	أكثر من 15 سنة	16	40
	المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ غالبية الموظفين في عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية [من 5 إلى 15 سنة]، حيث بلغ عددهم (21) موظف وبنسبة مقدارها (53%)، يليهم الموظفين الذين لديهم خبرة مهنية [أكثر من 15 سنة]، حيث بلغ عددهم (16) موظفين وبنسبة (40%)، في حين لم يشكل الموظفين الذين لديهم خبرة [أقل من 5 سنوات] سوى (03) موظفين وبنسبة مقدارها (08%) من حجم العينة. وتشير هذه النتائج إلى أن هنالك شبه استقرار وظيفي في المؤسسات التي يشتغل فيها موظفي عينة الدراسة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3–3): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS.

رابعا: متغير الوظيفة.

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة:

الجدول رقم (3–13): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة

المتغير	الفئات	التكرارات *F*	النسبة المئوية *%*
الوظيفة	محاسب مالي	12	30
	مسير مالي	09	23
	أخرى	11	28
	رئيس قسم المالية	04	10
	رئيس قسم المحاسبة	04	10
	المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين يشتغلون في وظيفة محاسب مالي يمثلون المرتبة الأولى في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (12) موظف وبنسبة مئوية بلغت (30%)، يليهم الموظفين الذي لا ينتمون إلى أي وظيفة مما ذكر بمجموع (11) موظف وبنسبة بلغت (28%)، ثم الموظفين الذي ينتمون إلى مسير مالي بمجموع (09) موظفين وبنسبة بلغت (23%)، في حين نجد أن الموظفين من فئة رئيس قسم المالية ورئيس قسم المحاسبة يمثلون المرتبة الأدنى في عينة الدراسة، فقد بلغ عددهم (04) موظفين وبنسبة (10%) لكل فئة. وعليه نستنتج أن الغالبية العظمى من الموظفين في في عينة الدراسة هم من فئة المحاسب المالي.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المكونة لكل متغير من متغيرات الدراسة وكانت النتائج كما يلي:

أولا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين لعبارات متغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

يوضح الجدول رقم (3-14)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

الجدول رقم (3-14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
Q1	يتم استخدام نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في أغلب العمليات المحاسبية للمؤسسة.	3.73	0.93	04	موافق
Q2	أدى استخدام نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني إلى خفض تكاليف إنتاج	2.93	0.69	08	محايد

	المدخلات والمخرجات المحاسبية				
Q3	نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يقدم معلومات بالمواصفات المتفق عليها (الدقة–الموضوعية ...الخ)	3.68	0.99	05	موافق
Q4	إجراءات إدخال البيانات المطبقة بأنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية قادرة على توفير درجة حماية كافية تجاه الجرائم الالكترونية	4.23	0.83	01	موافق بشدة
Q5	يسعى نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني إلى تخصيص الموارد المهمة (الأموال–المعدات–الأفراد وغيرها) لتؤدي خدمة أفضل.	3.40	1.29	06	موافق
Q6	يساعد البرنامج المحاسبي المستخدم في إمكانية عرض البيانات حسب حاجة المستفيد من مخططات ورسوم بيانية	3.03	1.02	07	محايد
Q7	يوفر نظام المعلمات المحاسبي الالكتروني التقارير اللازمة في الوقت المناسب	4.20	0.82	02	موافق بشدة
Q8	تسعى الإدارة بشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات ووسائل الاتصال المستخدمة في النظام	3.83	1.23	03	موافق
	الدرجة الكلية	3.62	0.42	–	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يُلاحظ من الجدول رقم (3-14) أن المتوسط العام لمتغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=3.62) وبانحراف معياري قدره(***SD***=0.42) يشير إلى تجانس في أراء موظفي عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (Q4) التي نصت على " **إجراءات إدخال البيانات المطبقة بأنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية قادرة على توفير درجة حماية كافية تجاه الجرائم الالكترونية.**" كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=4.23) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.83) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (Q7) الخاصة ب " **يوفر نظام المعلمات المحاسبي الالكتروني التقارير اللازمة في الوقت المناسب** " بمتوسط حسابي (***M***=4.20) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.82) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (Q2) المتعلقة ب " **أدى استخدام نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني إلى خفض تكاليف إنتاج المدخلات والمخرجات المحاسبية**" على أدنى متوسط حسابي (***M***=2.93) وبانحراف معياري بلغ (***SD***= 0.69) ما يدل على وجود تجانس في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات موظفي عينة الدراسة انحصرت بين درجة الموافق بشدة ودرجة المحايد وفقا لترتيب مقياس (Likert)، وهذا يدل على انطباع ايجابي لدى موظفي عينة الدراسة حول أهمية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.

ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين لعبارات متغير نظام الأداء المالي.

يوضح الجدول رقم (3-15)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير الأداء المالي.

الجدول رقم (3–15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير الأداء المالي

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
S1	يتم التعرف على الوضع المالي للمؤسسة من خلال أدائها المالي	4.28	0.78	03	موافق بشدة
S2	يتم تقييم الأداء المالي بدقة وموضوعية	3.98	0.80	04	موافق
S3	يساعد نظام تقييم الأداء المالي السليم أعضاء المؤسسة على العمل بجدية في المستقبل من خلال تحديد نقاط القوة والضعف	3.73	0.91	05	موافق
S4	للمؤسسة القدرة على الاستغلال الأمثل لمواردها مما يحقق لها أرباح عالية	3.23	1.21	06	محايد
S5	لا يوجد فرق كبير بين الانجاز الفعلي وبين ما يجب أن ينجز	3.03	1.35	07	محايد
S6	تتوفر المعلومات والبيانات اللازمة لمستخدميها بشكل دوري وفي الوقت المحدد	4.28	0.75	02	موافق بشدة
S7	يحظي العمال المختصين بتقييم الأداء المالي على تدريب خاص لاستخدام المقاييس والمؤشرات اللازمة للقيام بعمله	4.35	0.83	01	موافق بشدة

الدرجة الكلية	3.83	0.47	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-15) أن المتوسط العام لمتغير الأداء المالي جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=3.83) وبانحراف معياري قدره(***SD***=0.47) يشير إلى تجانس في أراء موظفي عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (S7) التي نصت على " **يحظى العمال المختصين بتقييم الأداء المالي على تدريب خاص لاستخدام المقاييس والمؤشرات اللازمة للقيام بعمله.**" كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير الأداء المالي، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=4.35) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.83) يدل على عدم وجود تشتت في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (S6) الخاصة ب " **تتوفر المعلومات والبيانات اللازمة لمستخدميها بشكل دوري وفي الوقت المحدد.**" بمتوسط حسابي (***M***=4.28) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.75) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (S5) المتعلقة ب " **لا يوجد فرق كبير بين الانجاز الفعلي وبين ما يجب أن ينجز** " على أدنى متوسط حسابي (***M***=3.03) وبانحراف معياري (***SD***=1.35) يشير إلى عدم وجود تجانس في اجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات موظفي عينة الدراسة انحصرت بين درجة الموافق بشدة ودرجة المحايد وفقا لترتيب مقياس (Likert)، وهذا يدل على انطباع ايجابي لدى موظفي عينة الدراسة حول الأداء المالي في المؤسسة.

ثالثا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين لعبارات متغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي.

يوضح الجدول رقم (3-16)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي.

الجدول رقم (3–16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
QS 1	يؤثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بشكل مباشر على الأداء المالي	3.65	1.03	07	موافق
QS 2	يساعد نظام المعلومات المحاسبي على معرفة واكتشاف التلاعبات المالية التي من شأنها التأثير على الوضعية المالية للمؤسسة	3.50	0.99	08	موافق
QS 3	معالجة الكم الهائل من المعلومات المحاسبية وضمان وصولها بشكل ملائم للإدارة تساعد في تطوير واستغلال الموارد بشكل سليم	3.70	0.88	05	موافق
QS 4	تحديد فعالية الأداء المالي للمؤسسة مرتبط بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	4.18	1.13	02	موافق
QS 5	جودة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني له علاقة طردية مع جودة الأداء المالي للمؤسسة	3.80	1.40	04	موافق
QS 6	في حال توقف نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني لأي سبب كان فمن الصعب	4.18	0.90	01	موافق

	تحديد الأداء المالي للمؤسسة				
QS7	القوائم المالية للمؤسسة تعبر وبشكل دقيق عن الوضعية المالية للمؤسسة	4.05	1.04	03	موافق
QS8	يتم الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في اتخاذ القرارات المناسبة	3.48	0.93	09	موافق
QS9	لا يوجد تشكيك من قبل المستخدمين في جودة المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي الالكتروني	3.70	0.94	06	موافق
الدرجة الكلية		3.80	0.51	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-16) أن المتوسط العام لمتغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=3.80) وبانحراف معياري قدره(***SD***=0.51) يشير إلى تجانس في أراء موظفي عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (QS6) التي نصت على " **في حال توقف نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني لأي سبب كان فمن الصعب تحديد الأداء المالي للمؤسسة.**" كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=4.18) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.90) يدل على عدم وجود تشتت في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (QS4) الخاصة ب " **تحديد فعالية الأداء المالي للمؤسسة مرتبط بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.**" بمتوسط حسابي (***M***=4.18) وانحراف معياري قدره (***SD***=1.13) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (QS8) المتعلقة ب " **يتم الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في اتخاذ**

القرارات المناسبة " على أدنى متوسط حسابي (***M***=3.48) وبانحراف معياري بلغ (***SD***= 0.93) ما يدل على وجود تجانس في اجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات موظفي عينة الدراسة انحصرت جميعها في فئة الموافق وفقا لترتيب مقياس (Likert)، وهذا يدل على انطباع ايجابي لدى موظفي عينة الدراسة حول تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من مناقشة نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة، ننتقل الآن إلى اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة الميدانية باستخدام كلٍ من تحليل الانحدار البسيط، وتحليل التباين الأحادي.

الفرع الأول: الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى للدراسة الحالية على مايلي: **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي عند مستوى (*α* = 0.05) داخل المؤسسة محل الدراسة**. وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام تحليل الانحدار البسيط والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3–17): نموذج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي

النموذج	المتغير التابع (*Y*) (الأداء المالي)		
المتغير المستقل (*X*)	أوزان الإنحدار **B**	الخطأ المعياري ***SE***	مستوى الدلالة ***P***
نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	0.450^{**}	0.124	0.001
الثابت (*a*)	2.361^{***}	0.466	<0.001
R^2 = 0.257 $F_{(1,39)}$= 13.173, *P*=0.001			
مستوى دلالة الإحصائية	***:*P*<0.001		**:*P*<0.01

ملاحظة: تم اعتماد قيمة بيتا غير المعيارية (B) بدلاً من قيمة بيتا المعيارية (*β*) وذلك لأن المتغيرات لها نفس وحدة القياس (تم اعتماد على مقياس ليكارت الخماسي).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تبين النتائج الواردة في الجدول السابق أن المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني) له القدرة على التنبؤ بالمتغير التابع (الأداء المالي)، حيث بلغت قيمة مربع معامل الإرتباط (R^2 = 0.257) ما يعني أن متغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني قامت بتفسير ما قيمته (25.7%) من تباين الحاصل في بعد الأداء المالي كذلك تشير نتائج اختبار التباين $F_{(1,39)}$= 13.173, P (0.001=) إلى معنوية معامل الانحدار، وعليه يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الغير معيارية بالشكل التالي:

$$Y = (2.361)i + (0.450) \times X$$

حيث:

Y : الأداء المالي ; i: الثابت ; X: إ نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

ومن خلال المعادلة السابقة والمستخرجة من النتائج الموضحة في الجدول رقم () نجد أن قيمة معامل الإنحدار غير المعياري دالة إحصائيا؛ حيث بلغت (P =0.001 ,B =0.450)، وتترجم هذه النتائج على أن متغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ساهم في تعزيز متغير الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة ب (45%).

وبناءً على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي عند مستوى (0.05 = α) داخل المؤسسة محل الدراسة.**

الفرع الثاني: الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية للدراسة الحالية على ما يلي: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05= α) في متغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، المستوى الدراسي، الخبرة، الوظيفة) داخل مؤسسة محل الدراسة.** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-18): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية.

مصدر التباين	قيمة F	درجات الحرية df	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة p
الجنس	0.489	1	0.084	0.084	0.490
المستوى الدراسي	2.568	3	1.321	0.440	0.074
الخبرة	1.499	2	0.514	0.257	0.240
الوظيفة	0.794	4	0.544	0.136	0.539
الخطأ	-	29	4.972	0.171	-
المجموع	-	40	565.259	-	-
(Lvene test):$_{(25,14)}$ = 0.968, P= 0.545					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (3-18) أن قيمة اختبار التجانس لمتغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني غير دال إحصائيا (Lvene test = 0.968, P=0.545) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تعزى للمتغيرات الديمغرافية.

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الخبرة، الوظيفة) داخل المؤسسة محل الدراسة.**

الفرع الثالث: الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثانية للدراسة الحالية على ما يلي: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير الأداء المالي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، المستوى الدراسي، الخبرة، الوظيفة) داخل مؤسسة محل الدراسة.** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3–19): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الأداء المالي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية.

مصدر التباين	قيمة F	درجات الحرية df	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة p
الجنس	0.624	1	0.101	0.101	0.436
المستوى الدراسي	0.372	3	0.181	0.060	0.774
الخبرة	2.571	2	0.833	0.417	0.240
الوظيفة	0.231	4	0.150	0.037	0.539
الخطأ	-	29	4.699	0.162	-
المجموع	-	40	659.426	-	-
(Lvene test):$_{(25,14)}$ = 0.700, P= 0.788					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (3–19) أن قيمة اختبار التجانس لمتغير الأداء المالي غير دال إحصائيا (Lvene test = 0.700, P=0.788) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الأداء المالي تعزى للمتغيرات الديمغرافية.

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير الأداء المالي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الخبرة، الوظيفة) داخل المؤسسة محل الدراسة.**

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل قياس أثر جودة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث جاءت نتائج الدراسة الميدانية في مجملها مطابقة لنتائج الجانب النظري، عن طريق عرض الاستبيان على عينة متكونة من عدد من موظفي المؤسسات الاقتصادية، وتم تحليل أجوبة الموظفين عن طريق استخدام برنامج spss.

ومنه انتهت الدراسة إلى أن معظم أفراد العينة يعتبرون أن جودة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تأثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

خاتمة

إن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني هو من أحد أهم الأنظمة الواجب تواجدها بالمؤسسة لضمان قيامها بأعمالها بشكل سلس، وذلك نظرا للامتيازات التي يقدمها من سرعة ودقة في تقديم المعلومات، حيث تعتبر مخرجات النظام مدخلات للإدارة المالية بحيث تعمل هذه الأخيرة على تبويبها وتحويلها إلى جملة من المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي وتصحيح مختلف الاختلالات والانحرافات، إلا أنه وبالرغم من الايجابيات العديدة للنظام غير أنه يعتبر خطرا في بعض الأحيان ويمكن أن يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة لذلك لا بد للمسؤولين من اتخاذ جميع تدابير الوقاية والأمن لحماية معلوماتها من السرقة أو التلف.

من خلال الدراسة سعينا إلى الإحاطة بمختلف أبعاد نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني من مميزات وأخطار وأهداف، كما حاولنا التركيز على النقاط التي ترتكز عليها الشركة لرفع مستوى الأداء المالي، فهذا الأخير ما هو إلا تقنية تسمح بمتابعة نشاطات المؤسسة ومساعدتها على العمل والاجتهاد للتقدم والبقاء والاستمرار .

اختبار الفرضيات:

– لتمييز نظام المعلومات المحاسبية بالكفاءة والفعالية يجب أن يحقق درجة عالية من الثقة والسرعة والوقت الملائم للمعلومة، وأن يتصف بالمرونة.

– تساعد المعلومات المحاسبية مستخدميها في اتخاذ القرارات كل حسب نوع علاقته بالمؤسسة كما تمكن الملاك والمستثمرين من التنبأ بالمستقبل المالي للمؤسسة وعليه اتخاذ الإجراءات اللازمة.

– إن المعلومات المحاسبية تساهم في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات اللازمة التي تساعد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

اختبار فرضيات الجانب التطبيقي:

- رفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي عند مستوى ($\alpha = 0.05$) داخل المؤسسة محل الدراسة.

- قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم تواجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في متغير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الخبرة، الوظيفة) داخل المؤسسة محل الدراسة.

- قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في متغير الأداء المالي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الخبرة، الوظيفة) داخل المؤسسة محل الدراسة.

وكنتيجة عامة لدراسة الفرضيات فيمكن القول أن الفرضيات كانت جميعها مقبولة سواء نظريات الجانب التطبيقي أو الجانب النظري.

نتائج الدراسة:

- تقوم أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية بمهامها من خلال تجميع البيانات وتبويبها في المؤسسة الاقتصادية وتتم معالجة هذه البيانات وتحويلها لمعلومات بغية توصيلها لمستخدمها النهائي.

- أصبح لا غنى من استخدام نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني داخل المؤسسات نظرا للامتيازات العديدة التي يقدمها.

- هنالك تكامل بين وظائف المؤسسة وبين نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني مما يساعد على حسن سير المؤسسة لتحسين أدائها المالي.

- يجب على المؤسسة مراعاة أمن وحماية نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ومراعاة تجديده وتطويره.

– إن تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية يقوم على نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني وعلى فريق محاسبي كفء قادر على استخدامه بكفاءة عالية لتحقيق أهدافهم.

– يعد تقييم الأداء المالي أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة.

– يؤثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي ايجابيا في حال الاستخدام الأمثل له.

– يمكن أن يتعرض نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني للتلف إذا لم يتم الأخذ بالتدابير الوقائية اللازمة.

التوصيات:

– زيادة الاهتمام بالجانب التكنولوجي في المحاسبة داخل الوطن.

– تخصيص مدربين مختصين في تعليم كيفية العمل بنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني داخل المؤسسات.

– توسيع مجلات استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

– الأخذ بعين الاعتبار نتائج تقييم الأداء وتحليلها للوصول لأنجع طريقة لتحسينه مستقبلا.

– وضع آليات لحماية النظام المحاسبي من الاختراق أو التهكير.

– المراجعة الدورية لأجهزة الإعلام الآلي والتأكد من عملها بشكل مناسب حتى لا يحصل خلل عند القيام بعملية معالجة البيانات.

– عملية تقييم الأداء لا بد أن يشرف عليها مختصون وأن تخضع للرقابة حتى تكون النتائج دقيقة وبعيدة عن أي تزوير أو أخطاء.

اتجاهات الدراسة مستقبلا:

وفي الأخير يمكن القول أن الدراسة لم تلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع، إذ تبقى مجرد محاولة تحتوي حتما على مجموعة من النقائص، فيما يلي بعض الدراسات التي تستحق المزيد من البحث نذكر منها:

– علاقة نظام المعلومات المحاسبي والأسواق المالية.

- علاقة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بالنظم الأخرى.

- أثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على جودة القوائم المالية.

- دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات.

المراجع

قائمة المراجع:

الكتب بالعربية:

- أحمد جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية– مدخل تطبيقي معاصر**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2003.

- الجعران خالد جمال ، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- الحسبان عطا الله أحمد ، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2013.

- الخطيب محمد محمود، الأداء **المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.

- الدهراوي كمال الدين مصطفى ،**نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

- السقا زياد هاشم يحي و الحبيتي قاسم محمد إبراهيم ، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدياء للنشر والتوزيع، جامعة الموصل،2003.

- السيسي صلاح الدين حسن ، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية**، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998.

- العجيلي عبد نياب ، **ضبط أنظمة المعلومات وأمنها**، دار الثقافة، مصر، 2010.

- الكوخي مجيد ، **تقويم الأداء**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

- بن ساسي إلياس، يوسف القريشي، **التسيير المالي والإدارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

- حفناوي محمد يوق ، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل، الأردن،2011.

- دادي عدون ناصر، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر، 1991.

- دياس الحميد محمد ، ماركو إبراهيم، **حماية أنظمة المعلومات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، مصر،2000.

- ديبان السيد عبد المقصود ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، بدون ناشر، الإسكندرية، 2005.

- سمير كامل عيسى، شحاتة السيد شحاتة، **نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، مدخل تحليل وتصميم، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

- صبحي محمود، **نظام المعلومات المحاسبية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.4

- عباس علي وآخرون، **وظائف منظمات الأعمال (مبادئ الإدارة)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

- عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

- عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998.

- عبد الوهاب نصر علي، سمير كامل محمد، شحاتة السيد شحاتة، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحسابات الالكترونية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

- عطا الله السيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.

- عمار السيد، **تصميم نظام المعلومات المحاسبي**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1970.

- فرحات السعيد جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000

- فلاح حسن الحسين، **الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها –داخلها– عملياتها المعاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

- فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**، الخرطوم، مطابع السودان،2011.

- لواء دكتور شرف السعيد أحمد، **استراتيجية أمن المعلومات**، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، 2004.

- محمد شريف توفيق، **مقدمة المحاسبة المالية**، دار الأستاذ للنشر، الزقازيق، مصر،2001-2002.

- مطر محمد، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتمان**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

- ناجي الخيالي وليد، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

- ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة –مدخل تحليلي–**، دار الثقافة، عمان، الأردن،2008.

- نصر محمود مزنان فهد، أثر **السياسات الاقتصادية في آداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

المراجع باللغة الأجنبية:

- C. Grenier et J. Bounne bouche**, Système d'information .comptable**, édition foucher , paris, 1998

- khemakhem Abdellatif**, la dynamique du contrôle de gestion**, Dunod 2ed, PARIS, 1995

- Borhan omar ahmedal-dalaien, **Effect of accounting information system on financial performance: a study of selected real estate companies in jordan**, Technical Research Organisation, volume-5, issue-1, 2018.

المذكرات:

– التتر محمد منصور ، **دور نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني**، أطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة المجاستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية في غزة، فلسطين، 2015.

– العيداني حبيبة ، **أثر توافق التخطيط الاستراتيجي وتخطيط الموارد البشرية على أداء المنظمات**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير تخصص إدارة وأعمال التسويق، جامعة المدية' 2009–2010.

– الفحجان فهد محمد سعيد، **تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012،.

– المطيري مشعل جهز، **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، رسالة ماجستير، جعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010–2011.

– الموسوي علي فاضل دخيل ، **نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ودوره في تعزيز أمن المعلومات المالية**، رسالة مقدمة في متطلبات نيل درجة لماجستير في علوم المحاسبة، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق،2016.

- بلفيل نسرين، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تغيرات سعر الصرف**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية التسيير، جامعة قالمة،2016 .

- بن غدة مليكة، **دور التحليل المالي واستخداماته في الرقابة في تقييم الأداء**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2014-2015.

- بوفرعة سفيان، **نظم المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الإقتصادية**، دراسة حالة مجمع ايناجوك فرع الطهير، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ، جامعة المنتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.

- تالي رزيقة، **تقييم الأدء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهدة الماستر، تخصص إدارة أعمال، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بويرة، 2011-2012.

- تغليسة عبد العزيز، **دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السودان، 2015-2016.

- حمدان حسام عيسى عبد الرحمان ، **أثر تطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية**، أطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستار في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2013-2014.

- خليفة هشام، لوز إبراهيم الخليل، **نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ودوره في تحسين جودة التقارير الداخلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وجباية، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016-2017.

- شرف عبد الدين أميرة ، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على الأداء المالي بالمؤسسات التجارية**، بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، السودان، 2017.

- شرف عبد الدين أميرة، حمد البلاع رغداء، سليمان أحمد خديجة، محمد أحمد سمر، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على الأداء المالي بالمؤسسات التجارية**، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان، 2017.

- شعوان المختار، موسى صهيب، **أثر تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة على الأداء المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدية، الجزائر، 2018-2019.

- صخري جمال، **التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.

- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، سنة 2001-2002.

- عبد العظيم عبد الرحمان البشير مصطفى، **مؤشرات الأداء المالي على الأرباح والمبني على النقدية ودورها في التنبؤ بعوائد الأسهم**، أطروحة دكتوراه حول الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة الخرطوم، السودان.

- عتبة بن عتبة عبد الله، **مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم المالية والمحاسبة، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

- عطرة نادر النور عثمان، دور الإفصاح **المحاسبي البيئي في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الصناعية بالسودان**، رسالة دكتوراه، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، السودان.

- علاق فاطمة، **دور التحليل المالي في تخصيص البيئة المالية للمؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الالقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014-2015.

- قريرة مروة، **دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

- قمري زينة، **مداخلة حول واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة** بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سكيكدة، 2009.

- كانش عبد الصمد، **تحليل وتقييم االأداء المالي لشركات التأمين**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص نسيير، كلية علوم التسيير، جمعة ورقلة، الجزائر، 2013-2014.

- لعروسي ديلمي حبيبة، صديقي أمينة، **أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوما التسيير، جامعة المدية، 2014-2015.

- لمهجلي ناصر محمد علي ، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2008-2009.

- مدفوني سارة ، **أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسة الإنتاجية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2014-2015.

- نويلي نجلاء، استخدام **أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014،-2015.

- هياج عبد الرحمان، **أثر التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012.

المجلات:

- دادان عبد الغني ، **تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

المداخلات:

- قريشي محمد صغير ، **عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

- دادان عبد الغني ، محمد الأمين كماسي، الأداء **المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والمكونات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.

المواقع الالكترونية:

- موقع WWW.A7MER.BLOGSPOT.COM.

- موقع : www.dr-chetatha.com

- موقع: www.mouwazaf-dz.com

الملاحق

الملحق رقم:01

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

إستبانة

أختي الموظفة. أخي الموظف...

تحية طيبة وبعد:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد **أثر جودة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.**

ويعتبر هذا الاستبيان في إطار دراسة ميدانية في تحضير مذكرة ماستر في المحاسبة من جامعة المدية.

يرجى التلطف بملئ هذه الاستبانة، وذلك بوضع (X) في المربع الذي يوافقه علما أن المعلومات ستستخدم لغرض البحث العلمي فقط، نأمل الإجابة بكل موضوعية

من إعداد الطالبة: شعواطي بتول.

أولا: البيانات الشخصية

أرجوا منكم التكرم بوضع علامة (X) عند الاختيار المناسب:

1/ الجنس: أنثى ☐ **ذكر** ☐

2/ المستوى الدراسي : ليسانس ☐ ماستر ☐ دراسات عليا ☐ شهادة مهنية ☐

3/ الخبرة: أقل من 05 سنوات ☐ من 05سنوات إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

4/ الوظيفة: محاسب مالي ☐ رئيس قسم المالية ☐ مسير مالي ☐

رئيس قسم المحاسبة ☐ أخرى ☐

ثانيا: محاور الاستبيان

الجدول الذي أمامك يمثل مجموعة من الأسئلة يرجى الإجابة عليها بوضع إشارة (X):

المحور الأول: واقع استخدام نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

الرقم	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
01	يتم استخدام نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في أغلب العمليات المحاسبية للمؤسسة.					
02	أدى استخدام نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني إلى خفض تكاليف إنتاج المدخلات والمخرجات المحاسبية					
03	نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يقدم معلومات بالمواصفات المتفق عليها (الدقة-الموضوعية ...الخ)					
04	إجراءات إدخال البيانات المطبقة بأنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية قادرة على توفير درجة حماية كافية تجاه الجرائم الالكترونية					
05	يسعى نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني إلى تخصيص الموارد المهمة (الأموال-المعدات-الأفراد وغيرها) لتؤدي خدمة أفضل.					
06	يساعد البرنامج المحاسبي المستخدم في إمكانية عرض البيانات حسب حاجة المستفيد من مخططات ورسوم بيانية					
07	يوفر نظام المعلمات المحاسبي الالكتروني التقارير اللازمة في الوقت المناسب					
08	تسعى الإدارة بشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات ووسائل الاتصال المستخدمة في النظام					

المحور الثاني: واقع الأداء المالي في المؤسسة.

الرقم	العبارات	لا اوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
01	يتم التعرف على الوضع المالي للمؤسسة من خلال أدائها المالي					
02	يتم تقييم الأداء المالي بدقة وموضوعية					
03	يساعد نظام تقييم الأداء المالي السليم أعضاء المؤسسة على العمل بجدية في المستقبل من خلال تحديد نقاط القوة والضعف					
04	للمؤسسة القدرة على الاستغلال الأمثل لمواردها مما يحقق لها أرباح عالية					
05	لا يوجد فرق كبير بين الانجاز الفعلي وبين ما يجب أن ينجز					
06	تتوفر المعلومات والبيانات اللازمة لمستخدميها بشكل دوري وفي الوقت المحدد					
07	حظي العمال المختصين بتقييم الأداء المالي على تدريب خاص لاستخدام المقاييس والمؤشرات اللازمة للقيام بعمله					

المحور الثالث: تأثير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي

الرقم	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
01	يؤثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بشكل مباشر على الأداء المالي					
02	يساعد نظام المعلومات المحاسبي على معرفة واكتشاف التلاعبات المالية التي من شأنها التأثير على الوضعية المالية للمؤسسة					

03	معالجة الكم الهائل من المعلومات المحاسبية وضمان وصولها بشكل ملائم للإدارة تساعد في تطوير واستغلال الموارد بشكل سليم					
04	تحديد فعالية الأداء المالي للمؤسسة مرتبط بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني					
05	جودة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني له علاقة طردية مع جودة الأداء المالي للمؤسسة					
06	في حال توقف نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني لأي سبب كان فمن الصعب تحديد الأداء المالي للمؤسسة					
07	القوائم المالية للمؤسسة تعبر وبشكل دقيق عن الوضعية المالية للمؤسسة					
08	يتم الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في اتخاذ القرارات المناسبة					
09	لا يوجد تشكيك من قبل المستخدمين في جودة المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي الالكتروني					